



شبكة الاقتصاديين العراقيين
— IRAQI ECONOMISTS NETWORK —
www.iraqieconomists.net

قضايا اقتصادية في العراق 2003–2020

الهيكـل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية

د. علي مرزا

نيسان/أبريل 2020

قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020
الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية

د. علي مرزا

المحتويات

1	أولاً: مقدمة.
2	ثانياً: البطالة والفقر.
2	(1-2) البطالة.
4	(2-2) الفقر.
6	ثالثاً: هشاشة الهيكل الإنتاجي.
6	(1-3) الناتج المحلي الإجمالي.
9	(2-3) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي: الاستثمار.
12	رابعاً: تواضع السياسات التنموية والتركيز على الميزانية الاتحادية.
12	(1-4) تواضع السياسات التنموية.
12	(2-4) السياسة التنموية والاستثمار في الميزانية الاتحادية.
13	(3-4) فائض/عجز الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي.
15	خامساً: استمرار سياسات الحلول الآنية.
17	سادساً: مؤشرات أولية للأثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق.
17	(1-6) خلفية الأزمة الحالية لانخفاض عوائد النفط.
18	(2-6) افتراضات إسقاطات الأثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق.
19	(3-6) العجز المتوقع في الميزانية الاتحادية.
20	(4-6) العجز الممكن في ميزان المدفوعات: تدهور إجمالي الاحتياطيات الدولية.
21	(5-6) التبعات على القطاع الخاص/العائلي ومنشآت القطاع العام.
22	الملحق (1) الاحتياطيات الدولية والودائع الحكومية في موازنة الجهاز المصرفي.

- 24 الملحق (2) الجداول.
- 38 الملحق (3) التفاوت في معدل البطالة في العراق 2016.
- 39 مصادر الورقة.

الأشكال والجداول

- 3 الشكل (1) معدل البطالة في العراق 2004-2017.
- 5 الشكل (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007-2014.
- 9 الشكل (3) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج غير-النفطي 2003-2018.
- 11 الشكل (4) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) غير-النفطي 2003-2017.
- 38 الشكل (5) التفاوت في معدل البطالة في العراق 2016.
- 24 الجدول (1) معدل البطالة في العراق 2004-2017.
- 24 الجدول (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007-2014.
- 26 الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2002-2018.
- 28 الجدول (4) متوسط نسب نمو الناتج غير النفطي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية فيه 2002-2018.
- 29 الجدول (5) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) 2002-2017.
- 31 الجدول (6) العاملون في الوزارات والدوائر الممولة مركزياً في الموازنة الاتحادية 2001-2019.
- 32 الجدول (7) الميزانية الاتحادية والدين الحكومي والودائع الحكومية والاحتياطيات الدولية 2003-2019.
- 35 الجدول (8) النفقات المخصصة والمنفذة في الموازنة الاتحادية ونسبة التنفيذ 2004-2018.
- 36 الجدول (9) إسقاطات الآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق لما تبقى من سنة 2020.

قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020

الهيكمل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

قبل تعرّضه للأزمات الحالية المتمثلة بالاحتجاجات منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019، وانخفاض الأسعار ومن ثم العوائد النفطية الذي بدأ في شباط/فبراير 2020، عانى العراق من آثار أزميتين، تعرّض لهما في 2014، ولا زالت تبعاتها ماثلة. فالأولى نتجت عن احتلال عصابات داعش الإرهابية لمساحات من وسط/شمال العراق في حزيران/يونيو وما تبعها من هجرة سكانية داخلية وخارجية وتخريب جوانب من البنى الأساسية والأصول الإنتاجية والبنى المؤسسية في وسط/شمال العراق، ناهيك عن التبعات المجتمعية والسياسية والأمنية والإنسانية. والثانية مالية/اقتصادية تمثلت في ابتداء انهيار أسعار النفط، في آب-أيلول من تلك السنة، والتي قادت إلى عجز كبير في الميزانية (الاتحادية) العامة وانخفاض كبير في رصيد الاحتياطيات الدولية في السنتين 2015 و2016؛ الجدول (7) في الملحق (2) أدناه.

وبعد تحسنها خلال السنوات 2017- أوائل 2020، أخذت أسعار النفط بالانخفاض مجدداً منذ شباط/فبراير 2020، ثم تسارع الانخفاض كحصيلة لتفاعل عاملين. العامل الأول، عدم اتفاق المملكة العربية السعودية وروسيا، في بداية آذار/مارس، على الالتزام بسقوف لإنتاج النفط لدول أوبك+، وما تبعه من زيادة الإنتاج خلال ذلك الشهر. (هذا قبل العودة للاتفاق في نيسان، انظر الفقرة سادساً أدناه). والعامل الثاني، التأثير الركودي العالمي لوباء فايروس كورونا COVID-19، وما قاد ومن المتوقع أن يقود إليه من انخفاض حاد في الطلب العالمي على النفط. (Economist (2020) Watkins (2020). فلقد أنهار متوسط سعر نفط برنت من 64 دولار/برميل في كانون الثاني/يناير 2020 إلى 33 دولار في آذار/مارس، حسب بيانات البنك الدولي Pink Sheet. وأنهار متوسط سعر تصدير النفط العراقي من 60 دولار/برميل إلى 28 دولار، لهذين الشهرين، تبعاً؛ الجدول (9) في الملحق (2) أدناه.

وبذلك، يواجه العراق، كغيره من دول أوبك، انخفاضاً في سعر النفط وفي الطلب العالمي عليه في الوقت ذاته، مما سيفاقم مشكلة التمويل في العراق. إذ من المتوقع أن يسبب الانخفاض عجزاً كبيراً في الميزانية العامة، وما يتبعه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة، إضافة لإمكانية حصول انخفاض حاد في الاحتياطيات الدولية، كما سنعرّض له في الفقرة سادساً، أدناه.

في هذا الوقت، لا زال العراق يعاني من تبعات أزمة الاحتجاجات، التي عمت بغداد ووسط/جنوب العراق، ضد المحاصصة والفساد والبطالة والفقر وتواضع الحوكمة والعجز في تقديم الخدمات. ولقد قاد استمرارها

إلى استقالة الحكومة في الأول من كانون الأول 2019. وحتى أوائل نيسان/أبريل 2020، لا زالت حكومة "تصريف الأعمال" المستقيلة مستمرة حتى يتم الاتفاق على حكومة بديلة.

في هذا الوقت، أيضاً، دخل فايروس كورونا البلد والذي يهدد بأزمة إضافية جدية.

وفيما بينها، كشفت واستكشفت التبعات الاقتصادية والاجتماعية لتفاعل هذه الأزمات مع الهيكل الإنتاجي/الريعي للاقتصاد العراقي، هشاشة هذا الهيكل؛ بالذات للنواتج غير-النفطي.

ثانياً: البطالة والفقر

ولكن قبل التّعريض لهشاشة الهيكل الإنتاجي (بما فيه الاستثماري) في العراق وباقي القضايا التي تتناولها هذه الورقة، قد يكون من المناسب التطرق لتطور البطالة والفقر خلال العقد والنصف الماضيين، كمظهرين من مظاهر هذه الهشاشة وتواضع الأداء الاقتصادي والاجتماعي/السياسي الريعي في العراق، وللذات ساهما في قيام الاحتجاجات واستمرار الأزمة السياسية الراهنة. لقد حرصت معظم الدول الريعية على معالجة تبعات الفقر من خلال التحويلات المالية وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، الخ. وبالإضافة للاستخدام الحكومي والتحويلات المالية خففت هذه الدول من تبعات البطالة خاصة على فئة الشباب. غير أن العراق لم يستطع تقليل نسبة السكان تحت خط الفقر بمدى يذكر. ومع اتباعه ذات السياسة في توسيع الاستخدام الحكومي خلال السنوات 2004-2014، بحيث خفف ذلك من نمو البطالة، ولكن بعد 2014، نتيجة لاتباع سياسة تحديد الاستخدام الحكومي، من ناحية، وانخفاض/ركود نمو النشاط الخاص وعدم امكانيته استيعاب الاعداد الداخلة لسوق العمل، من ناحية ثانية، وتخلخل الأوضاع المعيشية في محافظات الوسط الأعلى، من ناحية ثالثة، لم يستطع العراق حتى مجارة الدول الريعية الأخرى في تلافي تبعات البطالة وما يتبعها من تملل وغضب اجتماعي وشبابي، والذي ظهر واضحاً في الاحتجاجات الجارية.

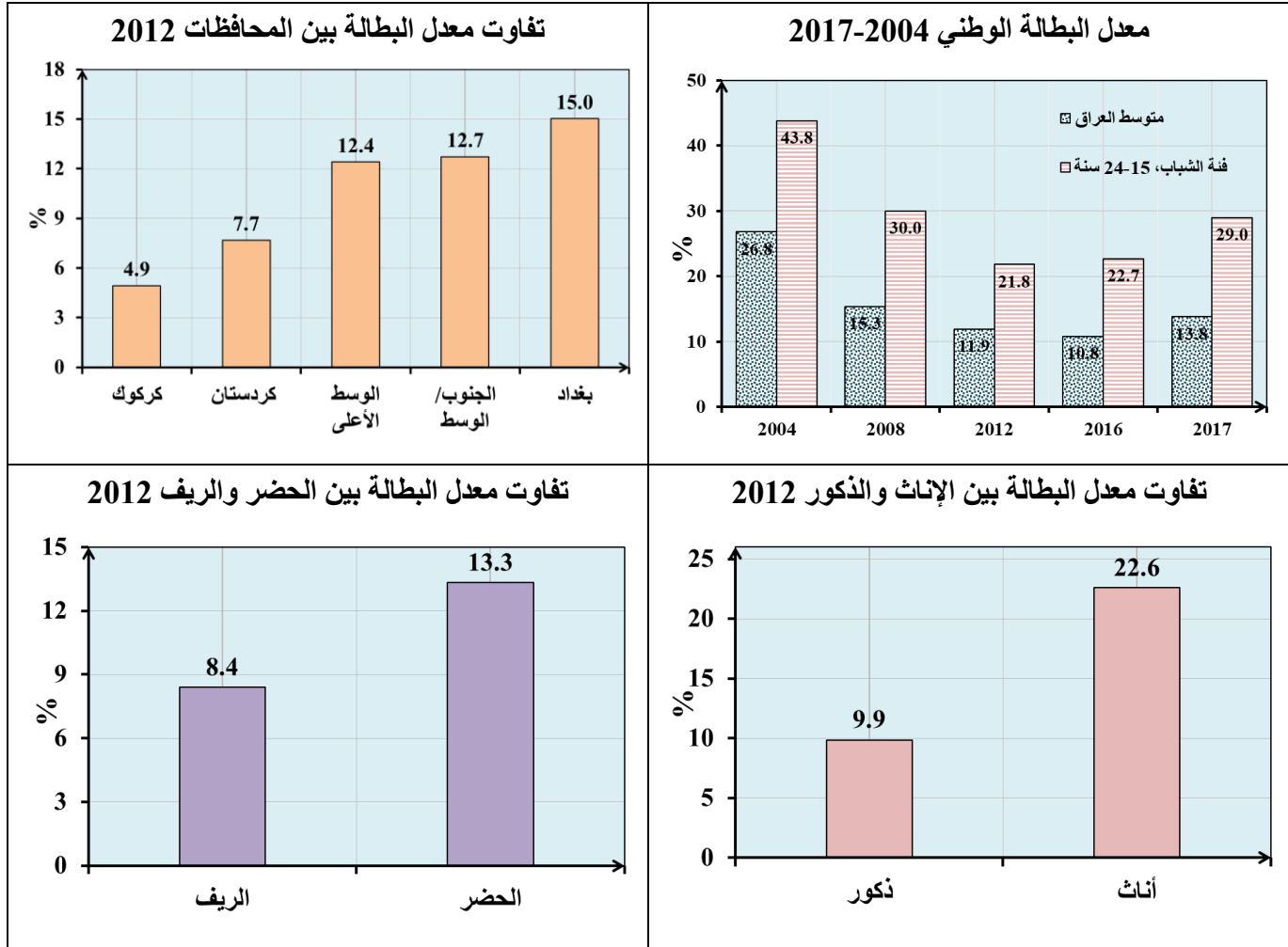
ومن المناسب ابتداءً بيان أن مؤشرات البطالة (والفقر) المتوفرة تتسم بتعدد مصادر إعدادها وعدم انتظام الصدور. وما هو متوفر منها يعود إلى مسح صُممت لأغراض مختلفة. ولم تتبع، بالضرورة، منهجية واحدة في تقديرها مما يؤثر بعض من عدم اليقين حولها.

(1-2) البطالة

لقد كان التوسع في الاستخدام الحكومي، في السنوات المنصرمة، من اهم أسباب انخفاض البطالة الظاهرة في العراق؛ الجدول (6) في الملحق (2). إذ تبين البيانات المنشورة، على اختلاف مصادر تقديرها ومنهجياتها، أن معدل البطالة تناقص من حوالي 27% في 2004، حسب مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، إلى 15.3% في 2008 حسب مسح التشغيل والبطالة، حتى وصل إلى 11.9% في 2012 حسب المسح الاقتصادي- الاجتماعي المستمر لسنة 2012. وحسب الموجز الاحصائي لسنة 2018 وصل معدل البطالة إلى 10.8% في 2016 ولكنه ارتفع إلى 13.8% في سنة 2017؛ الجهاز المركزي للإحصاء (2019-أ).

أما بالنسبة لفئة "الشباب" فلقد بلغ معدل البطالة حوالي 44% في سنة 2008، انخفض إلى 30% في 2008، وإلى 23% في 2016، ولكنه ارتفع إلى 29% في 2017. أنظر الشكل (1)، أدناه، والجدول (1) في الملحق (2).

الشكل (1) معدل البطالة في العراق 2004-2017



المصادر: رُسم شكل "معدل البطالة الوطني 2004-2017" على أساس بيانات الجدول (1) في الملحق (2) في هذه الورقة.

رُسمت الأشكال الأخرى على أساس البيانات الواردة في الجهاز المركزي للإحصاء (2019-ب)، الباب الثاني.

ملاحظات: (أ) محافظات الوسط الأعلى: نينوى، ديالى، صلاح الدين، الأنبار.

(ب) محافظات الجنوب/الوسط: بابل، كربلاء، واسط، النجف، القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة.

وفي ظل الظروف التي سادت أثناء وبعد العمليات العسكرية في محافظات الوسط الأعلى، من ناحية، وتقييد الاستخدام الحكومي، من ناحية أخرى، نستنتج أن معدلي 2016 و2017 قد ينطويان على بخس. ويؤكد هذا البخس عدم شمول أهم محافظتين في الوسط الأعلى وهما نينوى والأنبار في حساب معدل البطالة

في 2016؛ أنظر الجهاز المركزي للإحصاء (2019-ب)، الباب الثاني. ونقَدّر أن ذلك يشمل 2017 أيضاً. وبالرغم من ذلك يبين الشكل والجدول معدلات عالية للبطالة لفئة الشباب في سنة 2017.

أما تفاوت معدل البطالة حسب المحافظات وفي ما بين الحضر والريف وبين الإناث والذكور فهناك تفاوت واضح. وفي الشكل (1) أعلاه يتبين هذا التفاوت لسنة 2012. ولقد أُختيرت هذه السنة وذلك بغية المقارنة مع مؤشرات تفاوت نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات، في الفقرة التالية، لنفس السنة، وهي آخر سنة تتوفر مؤشر تفاوت نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات والجنس والحضر والريف. مع ملاحظة أن مؤشرات تفاوت معدل البطالة لسنة أحدث، 2016، متوفرة في الشكل (5) في الملحق (3).

غير أن ما يثير الانتباه في سنة 2012 هو ارتفاع معدل البطالة في بغداد عن المتوسط الوطني في الوقت الذي سلاحظ، في الفقرة التالية، انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر فيها عن المتوسط الوطني في تلك السنة. ويساهم في تفسير هذه الظاهرة عدم نمو النشاط الإنتاجي/الاقتصادي بما يكفي لاستيعاب الأعداد الداخلة لسوق العمل واستمرار تقلل الأمن، في بغداد، بالرغم من الهدوء النسبي في العراق مقارنة بالسنوات السابقة، من ناحية، ولكن ارتفاع نفقات الميزانية العامة في بغداد مقارنة بالمتوسط الوطني (للشخص) بما يتيح حصة أعلى للشخص من هذه النفقات، من ناحية أخرى، في تلك السنة. أنظر مرزا (2018)، الفصل 11.

(2-2) الفقر

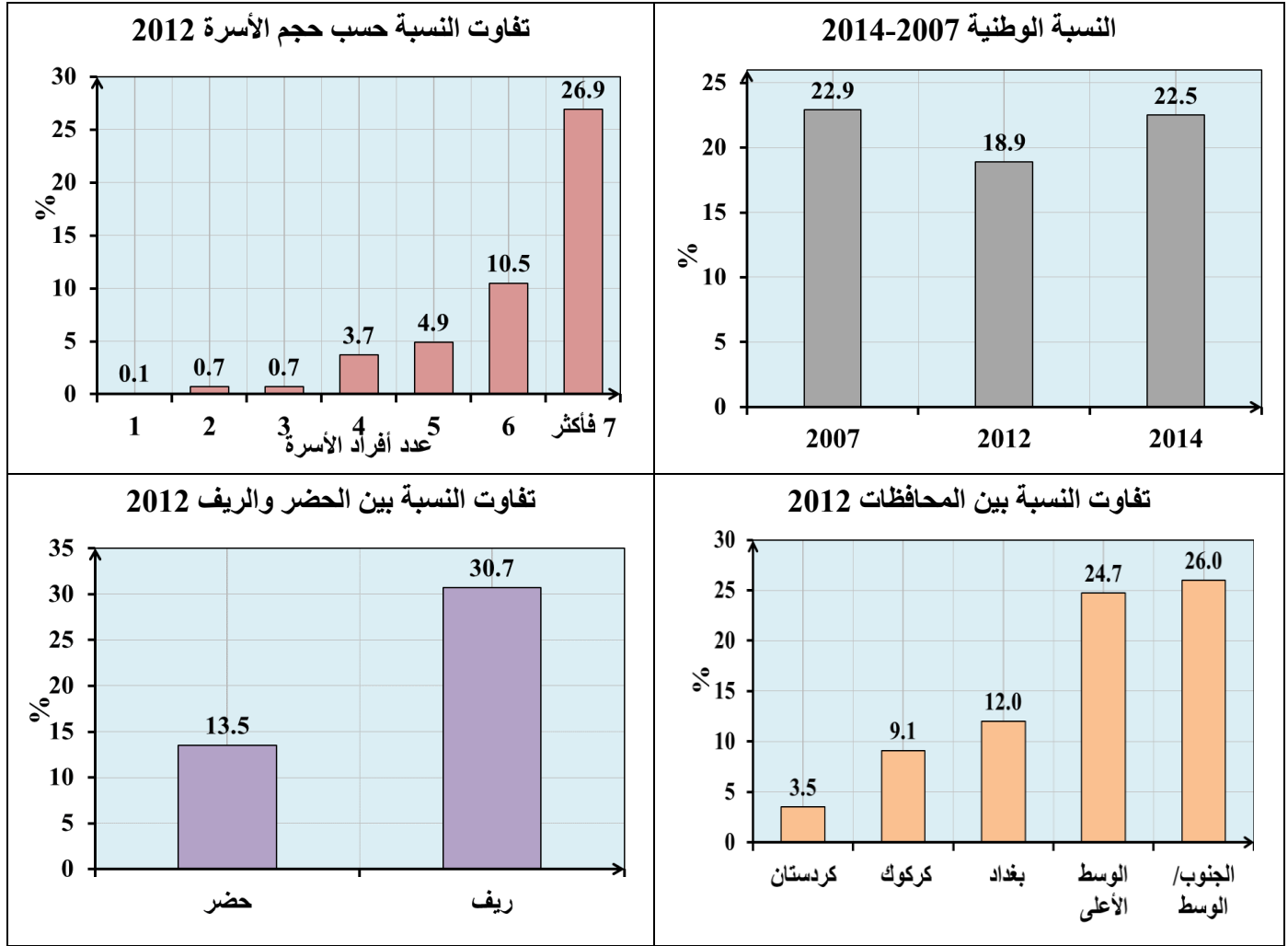
في غياب آفاق نمو غير-نفطي طويل الأمد، بدوره نتيجة لغياب استراتيجية وسياسات للتبوع الاقتصادي، استمر الفقر في العراق بمستوى لا يتناسب مع اعلان الإدارات المتعاقبة بعد 2003 في العمل على توفير العيش الكريم للمواطنين بما في ذلك تخفيض عدد ونسبة من هم تحت خط الفقر. وبالرغم من عدم وجود بيانات حديثة عن نسبة السكان تحت خط الفقر ولكن ما هو متوفر منها للفترة 2007-2014 يشير إلى بقاء أكثر من خمس سكان العراق تحت خط الفقر كما هو واضح في الشكل (2) أدناه، والجدول (2) في الملحق (2). ولا شك أن الأزمات المشار إليهما آنفاً زادت من نسبة السكان تحت خط الفقر بعد سنة 2014. وبالرغم من ذلك، عند ضرب هذه النسبة بعدد سكان العراق الذي بلغ في 2018 حوالي 38 مليون (حسب الجهاز المركزي للإحصاء، 2019-أ) فإن حوالي 8 ملايين شخصاً منهم هم تحت خط الفقر.

غير أن "متوسط العراق" لنسبة من هم تحت خط الفقر المبين في الشكل (2)، يخفي تفاوتاً كبيراً بين الأسر حسب احجامها وبين الريف والمدن وبين المحافظات. ويمكن بيان هذه الأنواع الثلاثة من التفاوت لسنة 2012، وهي آخر سنة تتوفر فيها مثل هذه المؤشرات، كما مبين في هذا الشكل:

(أ) تزداد نسبة من هم تحت خط الفقر بازدياد حجم الأسرة، الذي يرتبط في الوقت ذاته، في المتوسط، بارتفاع معدل الإعالة (أي اعتماد من لا يعملون من كبار السن والأحداث، الخ، على من يعملون). إذ يتبين من عمود 2012 في الجدول أن الأسر التي اتسمت بحجم 3 أشخاص يكون فيها السكان تحت خط الفقر أقل من 1%، وتلك التي تتكون من 5 أشخاص يكون فيها السكان تحت خط الفقر 5% من هذه الأسر، ليقفز من هم تحت خط الفقر إلى 26% في الأسر التي يبلغ فيها عدد الأشخاص

7 فأكثر¹. مع ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة في العراق في 2012 بلغ 6.7 شخص؛ أنظر الملاحظة (3) في الجدول (2) في الملحق (2) في هذه الورقة.
 (ب) وحسب المحافظات فإن نسبة من هم تحت خط الفقر في 2012 بلغت في كردستان 3.5% مقارنة مع 12% في بغداد و24% في باقي العراق.
 (ج) وبين الحضر والريف، بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر في 2012 حوالي 14% للحضر و31% للريف.

الشكل (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007-2014، %



المصدر: رُسمت هذه الأشكال على أساس بيانات الجدول (2) في الملحق (2) ومؤشرات تفاوت المحافظات وتفاوت الحضر والريف لسنة 2012 الواردة في اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).
 ملاحظة: "الأسرة" في هذا المجال تعني 'household'.

¹ بالرغم من انخفاض معدل الإعالة بين 2012 و2014 (من 79% إلى 75%) غير أن نسبة السكان تحت خط الفقر ازدادت في 2014 عنها في 2012. وربما يعود ذلك إلى عوامل تتعلق بفقدان الدخل في المناطق التي تعرّضت للعمليات العسكرية في محافظات الوسط الأعلى حتى قبل هجوم عصابات داعش الإرهابية.

وعند استطلاع العلاقة بين معدل البطالة ونسبة السكان تحت خط الفقر حسب المحافظات يلاحظ أن التغير في معدل البطالة لا "يفسر" إلا حوالي ثلث التغير في نسبة الفقر. وهذا يشير، بدوره، إلى أن البطالة بالرغم من كونها عاملاً أساسياً من عوامل الفقر، ولكن هناك عوامل أخرى "تفسر" الثلثين الآخرين من التغير. ومن بين هذه العوامل، خاصة في دولة ريعية، مدى كفاية الدخل التحويلية، التي من أهمها التحويلات الحكومية، من خلال الميزانية العامة للأفراد والمحافظات، وكذلك تلك التي بين الأفراد/المؤسسات الخاصة بما فيها التحويلات من الخارج. هذا إضافة لعوامل الثروة/الادخار، التعليم، طبيعة البطالة؛ قصيرة/متوسطة أم بعيدة المدى، النزاع والعمليات المسلحة، الخ. ولكن من ناحية أخرى، يعتبر توفير فرص العمل وما يتبعه من تخفيض البطالة ومعدلها (بالتوافق مع ترقية التعليم والتدريب/التأهيل) من أهم الوسائل المستدامة لتخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر. فكما يتبين من الهامش أدناه يبين استطلاعنا/تقديرنا أن تغير معدل البطالة (زيادة ونقصاناً) بنقطة واحدة يقود إلى تغير، بذات الاتجاه، في نسبة السكان تحت خط الفقر بحوالي 2.4 نقطة (بافتراض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى، بالطبع).²

ثالثاً: هشاشة الهيكل الإنتاجي

(1-3) الناتج المحلي الإجمالي

خلال السنوات 2003-2013 والتي اتسمت بتزايد العوائد النفطية، وبالرغم من العمليات المسلحة واختلال الأمن، نما الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي بنسبة ملموسة بلغت حوالي (9%) سنوياً.³ وكانت أهم الأنشطة المولدة لهذا النمو هي: "الحكومة العامة" وملكية دور السكن وباقي الأنشطة غير-النفطية/"غير-السلعية". فلقد ساهمت الحكومة العامة (الإدارة العامة والصحة والتعليم العامين والضمان الاجتماعي والقوات المسلحة) وملكية دور السكن في ما بينهما في توليد أكثر من نصف نسبة نمو الناتج غير-النفطي هذه. ولقد

² تم تقدير معاملات *coefficients* معادلة انحدار، لسنة 2012، تربط بين نسبة السكان تحت خط الفقر p (حاصل قسمة عدد السكان تحت خط الفقر على عدد السكان الكلي $\times 100$) ومعدل البطالة u المقابل (حاصل قسمة عدد العاطلين على عدد قوة العمل $\times 100$) للمحافظات الثمانية عشر، والتي وردت بياناتهما في الجهاز المركزي للإحصاء (2019-ب) واللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016)، تبعاً. وفي هذا التقدير يتبين أن ما يُطلق عليه "معامل التحديد R^2 "، الذي يُنحَص مقدار التغير في نسبة الفقر الذي يفسره تغير معدل البطالة، يساوي 0.32، أي حوالي الثلث المشار له في المتن:

$$p = -5.8 + 2.4 u, \quad R^2 = 0.32,$$

$$t-v (-0.56) \quad (2.74).$$

³ يساوي الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي، مجموع القيم المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية عدا قطاع استخراج النفط الخام والغاز. على هذا بما أن أنشطة تكرير النفط والبتروكيماويات وتصنيع الغاز، الخ، تُشمل في نشاط الصناعة التحويلية فهي بذلك جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي.

ساهم ناتج نشاط تجارة الجملة والمفرد وكذلك الاستثمار العام النفطي وغير-النفطي في الميزانية العامة والاستثمار الخاص/العائلي بما فيه في تشييد المساكن (من خلال نشاط البناء والتشييد) وباقي الأنشطة غير-النفطية (عدا الزراعة والصناعة التحويلية)، في ما بينها، بتوليد ما يزيد على خمسي نسبة نمو الناتج غير-النفطي. من ناحية أخرى، لم يساهم مجموع ناتج الزراعة والصناعة التحويلية إلا بنسبة قليلة لا تتعدى نسبة نمو السكان. انظر: (أ) في الشكل (3) أدناه. وبالإضافة لنسب نموها المتدنية، يساهم في انخفاض مساهمة ناتج الزراعة والصناعة التحويلية في نمو الناتج غير-النفطي انخفاض حصتهما نسبياً فيه. فلقد بلغت حصة الناتج الزراعي حوالي 10% عند القياس بالأسعار الجارية (وحوالي 16% عند القياس بالأسعار الثابتة)، وحصة ناتج الصناعة التحويلية 4.4% عند القياس بالأسعار الجارية (و4.7% عند القياس بالأسعار الثابتة)؛ الجدولين (3) و(4). ولا شك أن لتفاقم أزمة المياه، التي بدأت قبل ثلاثة عقود، وتمثلت في شح العرض المتوفر من دول الجوار، من ناحية، والتبذير في استعماله داخلياً، من ناحية أخرى، أثر في ضعف الأداء الزراعي وحتى الصناعي، والذي سيمتد مستقبلاً لباقي الأنشطة بما فيها إنتاج النفط الخام.

وبالنتيجة كانت أهم مصادر نمو الناتج غير-النفطي أنشطة، معظمها خدمية غير-سلعية، مرتبطة بشكل كبير بإنتاج/تصدير النفط من خلال الطلب المؤلّد المتصل، بشكل مباشر أو غير مباشر، بنفقات الميزانية (الاتحادية) العامة؛ مما يشير إلى هشاشة (أي ضعف استدامة *weak sustainability*) مقوماته. ولقد انعكست هذه الهشاشة في تصدير غير-نفطي ضئيل وضعف استدامة توليد فرص متنامية للعمل؛ انظر الجدولين (6) و(9) ومرزا (2018).

أما بعد حدوث/استمرار الأزميتين المزدوجتين، اللتان بدأتا في 2014، فلقد كان لتبعات انخفاض العوائد النفطية والتخريب الذي ترتب على احتلال عصابات داعش الارهابية، خاصة في المناطق الوسطى/الشمالية وبالذات في مجالات البناء والتشييد والزراعة والصناعة التحويلية والاستخدام الحكومي، أثر بارز في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي. ففي ما يخص مجالات وأثر التخريب في الزراعة فلقد "قادت العمليات المسلحة ضد داعش إلى عرقلة الأنشطة الاقتصادية في مناطق العمليات. ولقد تأثر النشاط الزراعي بشدة، حيث وقعت أفضل المناطق إنتاجاً للحبوب تحت سيطرة داعش ... وبالإضافة للسيطرة على الإنتاج صادرت عصابات داعش مليون طن من الحبوب لأرسالها إلى سوريا وبذلك حرمت حوالي 400 ألف مزارع من دخولهم. كما أنها استولت على معدات زراعية، واستخدمت أنابيب الري لصنع العبوات الناسفة، *IEDs*، كما استخدمت أسلوب قطع الماء عن المزارعين كوسيلة عقاب ...". انظر: UNESCO, et al (2019a. p. 66). أما في الصناعة التحويلية والأنشطة الاقتصادية الأخرى فلقد "كان لظهور عصابات داعش تأثير سالب بالغ على نشاط الصناعة التحويلية. ولقد انخفض النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة جداً في المناطق التي سيطرت عليها. كما أدى الإنفاق على العمليات العسكرية إلى تجفيف التمويل للأنشطة الاقتصادية"؛ انظر: UNESCO, et al (2019b. p. 51).

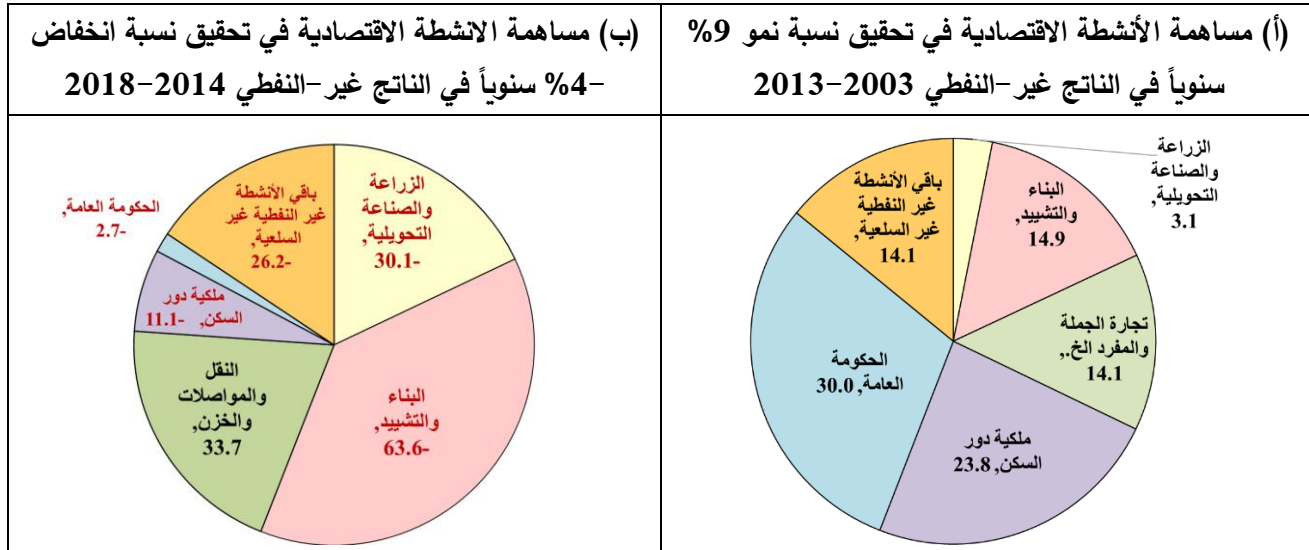
نتيجة لذلك، وعوامل أخرى سلبية استمرت منذ ما قبل ظهور داعش، بلغت نسبة انخفاض الناتج غير-النفطي خلال السنوات 2014-2018 حوالي (-3.2%) سنوياً. وفي هذه السنوات كانت أهم مصادر هذا الانخفاض انخفاض نواتج البناء والتشييد والزراعة (وبتأثير أقل الصناعة-التحويلية) وأنشطة غير-نفطية أخرى. فلقد تسبب انخفاض نشاط البناء والتشييد، بدوره نتيجة لركود/انخفاض النشاط الاستثماري في الميزانية العامة وفي النشاط الخاص/العائلي بعد سنة 2013 بما يقرب من ثلثين نسبة الانخفاض في الناتج غير-النفطي. ولكن مما يفت الانتباه أنه في الوقت الذي لم يساهم فيه ناتج الزراعة والصناعة التحويلية بمساهمة تُذكر بنمو الناتج غير-النفطي خلال السنوات 2003-2013، تسبب الانخفاض الملموس في مجموع ناتجيهما بأقل قليلاً من ثلث نسبة الانخفاض في الناتج غير-النفطي خلال السنوات 2014-2018. ويلاحظ أن المساهمة الكبيرة نسبياً لهاذين النشاطين في انخفاض نسبة نمو الناتج غير-النفطي، خلال الفترة الثانية، حدثت بالرغم من تدني حصتيهما فيه والتي بلغ مجموعهما حوالي 10% عند القياس بالأسعار الجارية (وحوالي 9% عند القياس بالأسعار الثابتة).⁴ وتسبب انخفاض ناتج ملكية دور السكن بحوالي العُشر، في حين لم يتسبب انخفاض ناتج الحكومة العامة إلا بنسبة ضئيلة. من ناحية أخرى، ساهمت أنشطة أخرى إيجابياً برفع نسبة نمو الناتج غير-النفطي، خاصة نشاط النقل والمواصلات والخزن، مما خفف بشكل ملموس من وقع المساهمات السلبية لنواتج البناء والتشييد والزراعة/الصناعة-التحويلية وأنشطة غير-نفطية أخرى.⁵ أنظر الجدولين (3) و(4). هذا

⁴ بينما انخفضت حصة النشاط الزراعي في الناتج غير-النفطي من 9.9% خلال السنوات 2003-2013 إلى 6.6% خلال السنوات 2014-2018 عند القياس بالأسعار الجارية، فإنها انخفضت بجدّة أشد من 15.7% إلى 6.9%، على التوالي، عند القياس بالأسعار الثابتة. ويعود السبب في هذه الجدّة إلى الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي (الذي يعكسه المقياس بالأسعار الثابتة) وعدم انخفاض القيمة بالتناسب عند القياس بالأسعار الجارية، بين الفترتين. أنظر الجدولين (3) و(4) في الملحق (2).⁵ يلاحظ أن مجموع الأثر السلبي لمساهمات أنشطة البناء والتشييد والزراعة/الصناعة-التحويلية وملكية دور السكن، الخ، في الشكل (3)، على متوسط نسبة انخفاض الناتج غير-النفطي، خلال السنوات 2013-2018، يزيد على 100%. ولكن هذا المجموع للأثر السلبي خففه أثر إيجابي لنشاط النقل والاتصالات والخزن وأنشطة أخرى. وبالنتيجة فإن مجموع المساهمات السلبية والإيجابية يساوي (-100%). نسب نمو/انخفاض الناتج غير-النفطي ومساهمة الأنشطة غير النفطية فيها، في المتن، محتسبة على أساس بيانات "الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي" للسنوات 2002-2018 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء/وزارة التخطيط، بغداد. مع العلم أن بيانات 2002-2017 "نهائية" (فعلية) بتعابير الجهاز) في حين أن بيانات 2018 "أولية" مُعدّلة، أنظر الجدول (3) ومصادره. إن أي تعديل جوهرى لاحق لأرقام 2018 قد يغير النتائج. ولكن مثل هكذا تعديل جوهرى غير متوقع. أولاً، لأن أرقام 2018 الأولية هي أرقام مُعدّلة من تقدير أولي أسبق. ثانياً، أن هذه الأرقام، مقارنة مع سنة 2017، تعكس التحسن في الناتج الزراعي، خاصة الحبوب، في الموسم 2018/19 مقارنة مع الموسم السابق، الذي ظهر في تصريحات رسمية. وأخيراً فإن رقم 2018 يندرج من ضمن اتجاه لانخفاض حاد في الناتج الزراعي بدأ منذ سنة 2016، مقارنة بالسنوات 2013-2015؛ أنظر الجدول (3). وكذلك (UNESCO, et al (2019a, p. 12)، حيث ورد ما يلي:

'The agriculture sector was growing rapidly, nearly doubling in value between 2009 and 2013, before falling by 30% after 2014. [It] has faltered due to conflict, poor access to water, deteriorating soil quality, challenging legislative environment; and low public and private investment in new technologies for equipment, irrigation, farming, and fishing'.

مع ملاحظة أن عوائد النفط زادت خلال السنوات 2017-2019، ولكن هذه الزيادة لم تقود إلى ارتفاع ملموس في النفقات، ومن ثم ضعف تأثيرها، نسبياً، في نسبة نمو/انخفاض الناتج غير-النفطي. ولقد قيّد هذا التأثير أيضاً الالتزام، عموماً، ببرنامج صندوق النقد الدولي 2016-2019؛ خاصة في تحديد نمو الإنفاق الاستهلاكي العام ومن ثم الاستخدام الحكومي. انظر: (ب) في الشكل (3) أدناه، والجدول (6)، أدناه.

الشكل (3) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو الناتج غير-النفطي 2003-2018
%



المصادر: نسبة المساهمة محتسبة لكل نشاط اقتصادي كحاصل قسمة زيادة ناتج النشاط بين السنة الأخيرة والسنة ما قبل الأولى، في كل شكل، مقسومة على زيادة الناتج غير-النفطي بين هاتين السنتين $\times 100$ ، كما وردت في الجدول (3) في الملحق (2) في هذه الورقة.

ملاحظة: مجموع المساهمات في (أ) يساوي (100%) وفي (ب) يساوي (-100%).

(3-2) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي: الاستثمار

لقد كان الأداء المتباين بين الفترتين، في الناتج غير-النفطي، بجزء منه انعكاساً لتباين نمو الاستثمار (التكوين الرأسمالي) في الفترتين، من ناحية، وتدمير الأصول الرأسمالية، في الفترة الثانية، من ناحية أخرى. ومن المناسب الإشارة إلى أن الاستثمار يؤثر في مستوى ونمو الإنتاج من خلال تأثيره في مستوى ونمو رصيد رأس المال الذي يمثل الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد. فالاستثمار يعوض اندثار رصيد رأس المال وما زاد عن ذلك يقود إلى نمو (زيادة) مستواه، ولكن إذا تخلف عن تعويض الاندثار ينخفض الرصيد. وكما يتبين من الشكلين (5) و(6) والجدول (5)، أدناه، نما الاستثمار غير-النفطي (مقاساً بأسعار 1988) بحوالي 18% سنوياً خلال الفترة الأولى 2002-2013. أما خلال الفترة الثانية 2014-2017 فإنه كان باتجاه انخفاضي تبلغ نسبة تغيره (-24%) سنوياً، مقاساً هذه المرة بأسعار 2007. مع ملاحظة أن الاندثار في رصيد رأس المال في

الفترة الثانية لم يقتصر على الاندثار الاعتيادي والتكنولوجي ولكنه امتد إلى تدمير الأصول الرأسمالية نتيجة للعمليات المسلحة ضد عصابات داعش. وبالرغم من غياب بيانات عن التدمير الناتج عن العمليات المسلحة، فإن حقيقة حدوثه تُبَيِّن أن التدمير في الطاقات الإنتاجية، التي يمثلها رصيد رأس المال، ركَّز انخفاض الاتجاه العام للاستثمارات غير-النفطية في الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى.⁶ ذلك أن ركود/انخفاض هذه الاستثمارات يستبعد إمكانية تعويض الاندثارات الاعتيادية/التكنولوجية، في النشاط غير-النفطي فكيف بالتدمير الناتج عن العمليات المسلحة. نخلص مما تقدم أن الاستثمار بعد 2014 لم يؤدي لنمو رصيد رأس المال (ومن ثم الطاقة الإنتاجية) في النشاط غير-النفطي. بل يمكن القول في ضوء التدمير الذي حدث بعد هذه السنة أن رصيد رأس المال (ومعه الطاقة الإنتاجية) في النشاط غير-النفطي انخفض في فترة 2014-2017 مقارنة مع فترة 2003-2013 مما ساهم (من ناحية العرض) في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي غير-النفطي خلال الفترة الثانية، المشار إليه أعلاه.⁷

ومن المناسب الإشارة إلى أن أهم الأنشطة الاقتصادية في توليد النمو الموجب في الاستثمار غير-النفطي خلال الفترة 2003-2013 كانت الحكومة العامة والكهرباء/الماء اللذان ساهما في ما بينهما بحوالي

⁶ تتوفر تقديرات للمتراكم من (رصيد) رأس المال بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات حتى نهاية 2016 في منشور الجهاز المركزي للإحصاء (غير مؤرخ) مُنَزَّل من الموقع الإلكتروني للجهاز في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولكن بالإضافة إلى عدم توفر جداول تفصيلية في هذا المنشور يتبين من الشرح الوارد فيه ان الاندثار المفترض لحساب المتراكم (الرصيد) من رأس المال هو الاندثار الاعتيادي. أي لم يُقَدَّر مقدار الاندثار الناتج عن التدمير نتيجة للعمليات المسلحة ضد عصابات داعش خلال السنوات 2014-2016.

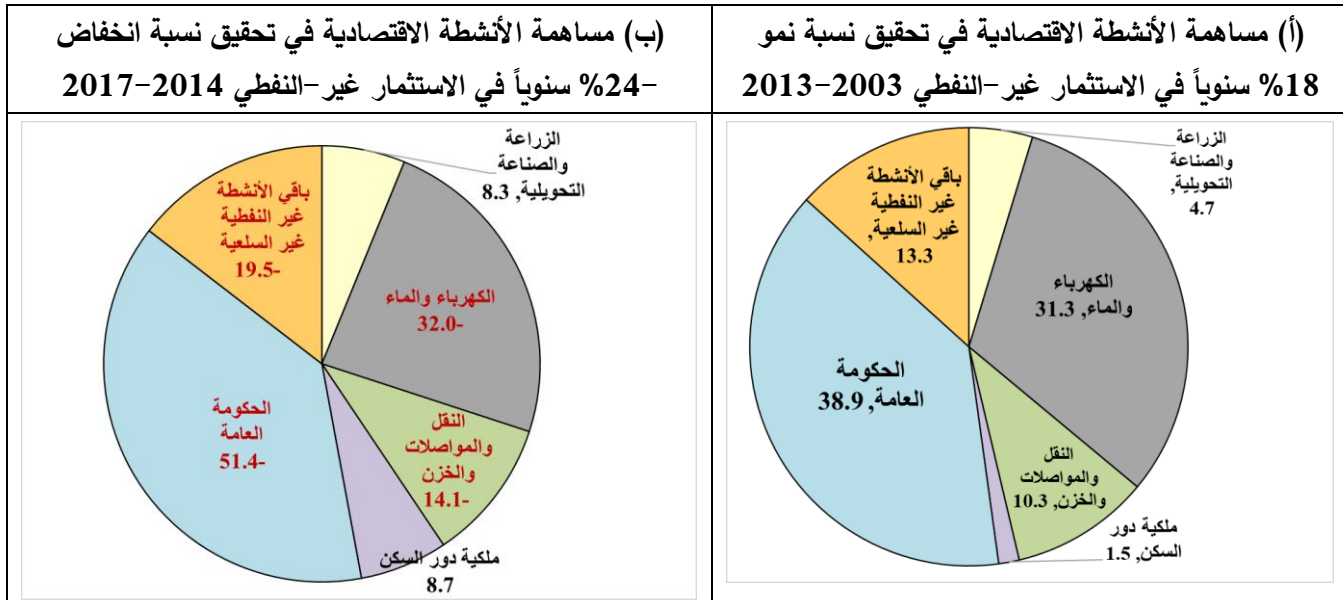
⁷ بلغ متراكم (رصيد) رأس المال في العراق في 2014 حوالي 160 مليار دينار بأسعار 1988. وباستخدام معدل اندثار 8.2% بلغ ما ينبغي تعويضه في 2015 من اندثار في 2014 للإبقاء على رصيد رأس المال، كما هو في نهاية 2014، حوالي 13 مليار دينار بأسعار 1988. أنظر الجهاز المركزي للإحصاء (2016)، والذي احتسب منه أيضاً معدل الاندثار 8.2%. وفعلاً كان الاستثمار في 2015 يساوي أكثر من ضعف هذا المقدار، مما يبين أن رصيد رأس المال تم تعويض اندثاره وزيد عليه (في ما عدا التدمير الذي رافق احتلال داعش). ولكن في عام 2016 بلغ تكوين رأس المال حوالي 12.8 مليار دينار وفي 2017 حوالي 15.8 مليار بأسعار 1988 وهذه بالكاد تعوض عن الاندثار الاعتيادي السنوي فكيف بالاندثار التدميري؛ أرقام خلفية للجدول (5). وفي ضوء حقيقة انخفاض حصة الاستثمار غير-النفطي في الاستثمار الكلي بنسبة ملموسة في السنوات 2014-2017 مقارنة مع السنوات 2003-2013، الجدول (5)، يمكن أن نخلص إلى أن الاستثمار في النشاط غير-النفطي بعد 2013 لم يؤدي لنمو رصيد رأس المال (ومن ثم طاقة الإنتاج) في هذا النشاط. لا بل يمكن القول في ضوء التدمير الذي حدث بعد هذه السنة أن رصيد رأس المال (ومعه الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد) في النشاط غير-النفطي انخفض في فترة 2014-2017 مقارنة مع فترة 2003-2013. ففي الوقت الذي كانت حصة الاستثمار غير-النفطي في الاستثمار الكلي حوالي 93% خلال السنوات 2003-2013 فإنها انخفضت إلى حوالي 66% و68% خلال السنوات 2014-2017؛ بالأسعار الجارية والثابتة، تبعاً؛ الجدول (5). لاحظ أن منشور الجهاز عن المتراكم لرأس المال 2001-2014 لم يقسمه حسب الأنشطة الاقتصادية وإنما حسب نوع الأصول. لذلك ليس بالمستطاع عرض رصيد رأس المال للنشاط غير-النفطي.

70% من نسبة نمو الاستثمار غير-النفطي. في ذلك الوقت لم يساهم نمو الاستثمار في الزراعة والصناعة التحويلية بأكثر من 5% في توليد نسبة نمو الاستثمار غير-النفطي. أما مساهمة الاستثمار السكني فلقد كانت متدنية جداً. من ناحية أخرى، مما يثير الانتباه خلال تلك الفترة، هو أن مساهمة الإنفاق الاستثماري في الكهرباء/الماء كانت عالية في الوقت الذي عانى الاقتصاد والمجتمع عموماً من نقص في الطاقة الكهربائية مقابل الطلب المتنامي عليها. أنظر: (أ) في الشكل (4)، أدناه.

ويثير تركز نمو الاستثمار غير-النفطي في القطاعات غير السلعية ذات الملاحظة، حول هشاشة (ضعف استدامة) الهيكل الإنتاجي غير-النفطي، المشار إليها سابقاً.

أما خلال الفترة 2014-2017 التي انخفض الاتجاه العام للاستثمار غير النفطي بنسبة (-24%) سنوياً، كان أهم نشاطين في تسبب هذا الانخفاض هما، مرة ثانية، الحكومة العامة والكهرباء/الماء كما يبدو من (ب) في الشكل (4)، حيث ساهما في ما بينهما بحوالي 83% من الانخفاض في نسبة نمو الاستثمار غير-النفطي. غير أن ما يلفت الانتباه أن كلاً من نشاطي السكن ومجموع الزراعة والصناعة، بالرغم من تقلب الاستثمار فيهما، ساهما إيجابياً في نمو الاستثمار غير-النفطي بحيث خففا قليلاً من انخفاضه.

الشكل (4) مساهمة الأنشطة الاقتصادية في نمو تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) غير-النفطي 2003-2017، %



المصادر: نسبة المساهمة محتسبة لكل نشاط اقتصادي كحاصل قسمة زيادة استثمار النشاط بين السنة الأخيرة والسنة ما قبل الأولى، في كل شكل، مقسومة على زيادة الاستثمار غير-النفطي بين هاتين السنتين $\times 100$ ، كما وردت في الجدول (5) في الملحق (2) في هذه الورقة.

ملاحظة: مجموع المساهمات في (أ) يساوي (100%) وفي (ب) يساوي (-100%).

رابعاً: تواضع السياسات التنموية والتركيز على الميزانية الاتحادية

(1-4) تواضع السياسات التنموية

منذ 2003 انطوت توجهات الإدارة الاقتصادية ولا زالت على مبادئ وأفكار اقتصادية ظهرت في وثائق متعددة يُركّز بعضها بشكل غير واضح/ممنهج على دور السوق/القطاع الخاص في العملية التنموية وبدون تحديد "بُناءً/واقعي" لدور الدولة في هذه العملية. فلقد سادت توجهات يتعارض بعضها مع التجربة التاريخية لمختلف الدول، رأسمالية في السابق/حالياً، وصاعدة حالياً، في الأهمية الكبيرة لسياسات عامة رصينة في توجيه وتحقيق عملية تنمية مثمرة، سواء من خلال الاشتراك المباشر أو غير المباشر أو كلاهما بالاستثمار والاسناد والحماية. لذلك نتج عن تبني بعض الوصفات العامة لمؤسسات دولية، غير المدروسة من ناحية فعاليتها في العراق، ومجتزئة في التطبيق، فعلياً، منذ 2003، تقليل فعالية الإدارة الاقتصادية ليقصر دورها على "إدارة" مجال الطلب الكلي، الاستهلاكي منه بالذات، من خلال الميزانية (الاتحادية) العامة. وفي اقتصاد ريعي تمتلك فيه الدولة فائض مالي سنوي ملموس أصبح أهم توجه للإدارة الاقتصادية، في ظل هذه المنطلقات، هو الاهتمام بالاستهلاك بما يتقدم على الاهتمام بالعملية الاستثمارية/التنموية وتحسين المناخ الاقتصادي عموماً.

وكان من تبعات هذه التوجهات تواضع البرامج الاستثمارية الواضحة (في خطط تنموية جادة) متوسطة/بعيدة المدى وتواضع تنفيذ ملموس للبرامج الاستثمارية الواردة في الميزانية العامة نفسها. وبالنتيجة، في ظل غياب "خارطة طريق"، إنتاجية استثمارية، جدية ومفصلة قطاعياً وزمنياً وإدارياً في خطط التنمية الوطنية لتحقيق التحول من اقتصاد ريعي إلى "اقتصاد متنوع"، استمر نقص الخدمات العامة (وأفضل مثال عليها: الطاقة الكهربائية وخدمات التعليم والصحة، الخ) عن مجارة الطلب عليها، وعدم كفاية وتدهور جوانب من البنى الأساسية، وتواضع فرص الاستخدام غير الحكومي لقوة العمل المتنامية والمتزايدة الداخلة لسو العمل سنوياً.

(2-4) السياسة التنموية والاستثمار في الميزانية الاتحادية

نتيجة لتواضع السياسات التنموية وعدم الاهتمام فعلياً بما يرد في الخطط الوطنية للتنمية لا يوجد في الموازنات العامة (الاتحادية) أي صلة بهذه الخطط. فوثائق وجداول الموازنات لا تشير إلى هذه الخطط. وبالإضافة لذلك نتيجة لعدم وجود قائمة مشاريع في الخطط الوطنية نفسها، مرزا (2018، الفصل 15)، لا تتوفر أداة واضحة "للإلزام" الموازنات بتنفيذ تخصيصات استثمارية فيها تقابل تكاليف قائمة مشاريع في ما لو كان هناك مثل هذه القائمة. لذلك فإن المشاريع الواردة في الميزانية تعتمد على اقتراحات من الوزارات المختلفة، بما فيها وزارة التخطيط، ولكن بدون إطار متوسط أو بعيد المدى، بالرغم من وجود بعض من هذه الأطر في وزارات متعددة، كوزارات النفط والموارد المائية والكهرباء، الخ. وبالنتيجة ففي ما عدا الاستثمارات النفطية، انطوت الموازنات على استثمارات تمليها الحاجات الآنية.

وفي ما يخص النفقات الاستثمارية الفعلية في الميزانية يمكن القول، في المتوسط للفترة 2007-2018، فإن أقل من نصف ما حُطِّطَ (حُصِّصَ) منها نُفِّدَ (أي صُرفَ) في الوقت الذي نُفِّدَ أكثر من 80% من تخصيصات النفقات التشغيلية. كما ان الاستثمارات بعد ارتفاعها حتى عام 2014 أخذت بالانخفاض بعد ذلك، في الوقت الذي كان يُتأمل ان تتصاعد استثمارات إعادة الاعمار في زيادة التخصيصات الاستثمارية وزيادة المُنفذ منها بعد سنة 2016. الجدول (8).

وتشير هذه الملاحظات إلى انتفاء وجود برنامج استثماري تنموي وربما ولا حتى برنامج أني منظم لتلافي النقص في الخدمات العامة وإعادة تأهيل واستكمال البنية الأساسية (غير النفطية). فالأداة الوحيدة، فعلياً، للإدارة الاقتصادية في العراق، وهي السياسة المالية المتمثلة بإدارة الميزانية العامة، عاجزة عن احداث تأثير منظم في الواقع الاقتصادي والاجتماعي مما يؤشر إلى أن الإدارة الاقتصادية عاجزة عن إدراك و/أو تصحيح هذا الوضع الخطير الذي أصبح يتفاقم بمرور السنين.

(3-4) فائض/عجز الميزانية وسياسة الاقتراض الحكومي

ورد في مرزا (2018، ص 271) ما يلي: "يتضح غياب معالم لسياسة مالية، او اقتصادية، واضحة من مبالغة الميزانيات المخططة لنفقاتها، واستهداف إنفاق أعلى من الإيراد المتوقع. ولقد ظهر ذلك في استهداف عجز في الميزانيات، بدون التخطيط جيداً لكيفية معالجة هذا العجز، ومدى انعكاس ذلك على الزيادة في الاقتراض العام المحلي والخارجي، التي ينطوي عليها العجز المخطط، في وثائق هذه الميزانيات". هذه المبالغة في إمكانية الإنفاق ومن ثم المبالغة في العجز المتوقع قابلها تحقيق فائض في المنفذ فعلياً من الميزانية لجميع سنوات الفترة 2003-2019 في ما عدا 2015 و2016. من ناحية أخرى، يتبين التشوش والخشية المبالغ بها من احتمال حدوث العجز، ما حدث في سنة 2009 وما بعدها، بعد انهيار أسعار النفط في الفصل الأخير من 2008، عندما دخلت رئاسة الوزراء في نزاع مع البنك المركزي لتفعيل اقتراض وزارة المالية منه في الوقت الذي كان لدى هذه الوزارة رصيد من فائض متجمع بالعملات اجنبية بحوالي 21 مليار دولار (حوالي 25 ترليون دينار)؛ أنظر مرزا (2018، ص 399) والجدول (7) أدناه. وبالرغم من الأسعار النفطية المنخفضة في حينه حققت الموازنة فائضاً، خلال السنتين 2009 و2010. بحيث لم تكن هناك حاجة للاقتراض الداخلي. غير أن الخشية غير المبررة حينئذ دفعت الحكومة للاقتراض الداخلي بمقدار 4.7 ترليون دينار خلال تلك السنتين، الجدول (7)⁸، وكذلك اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض تحوطية أثبتت الوقائع

⁸ يمكن قراءة مقدار الاقتراض في سنة معينة، من الجدول (7) في الملحق (2)، بأنه الفرق الموجب بين رصيد الدين في تلك السنة ورصيده في السنة السابقة. أما الفرق السالب فيبين انخفاض رصيد الدين، أما نتيجة لتخفيض الديون كما تم بالنسبة للديون المصنفة تحت عنوان نادي باريس وتلك المصنفة تحت نادي لندن، أو يكون التخفيض نتيجة لتسديد ذلك الجزء من خدمة الدين الذي يمثل تسديداً للأصل. مع العلم أن خدمة الدين تتضمنها أعمدة النفقات في الجدول (7).

أنها لم تكن ضرورية.⁹ كما لجأت للصندوق، بعد ذلك، في سنة 2015 من خلال الالتزام ببرنامج صارم للسنوات 2016-2019. وفعلاً أُستخدم جزء من القروض التي اتاحها الاتفاق.

ويشير تطور فائض الميزانية الملموس خلال السنوات 2004-2019 التساؤل حول ما إذا كان من الضروري أو المبرر زيادة الدين العام خاصة الداخلي بالحجم المبين في الجدول (7)¹⁰؟ فقبل حدوث الأزميتين المزدوجتين لعام 2014 بلغ المتراكم الحسابي لفوائض الميزانية للسنوات 2003-2014 حوالي 158 ترليون دينار. ولقد انعكس ذلك بجانب منه في تصاعد رصيد الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من أقل من ترليون دينار في نهاية 2003 إلى حوالي 38 ترليون دينار في نهاية 2014. كما انعكس أيضاً بجانب آخر في زيادة إجمالي الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي من "لا شيء" تقريباً في نهاية 2003 إلى حوالي 78 ترليون دينار (67 مليار دولار) في نهاية 2014.¹¹ الجدول (7). وبالرغم من انخفاضه خلال عامي العجز 2015/2016، فإن المتراكم الحسابي لفائض الميزانية استمر بالتزايد المعتدل بعد ذلك. فلقد بلغ في نهاية أيلول 2019 حوالي 162 ترليون دينار (133 مليار دولار). ولقد انعكس هذا الفائض، بجانب منه، في وصول رصيد الودائع الحكومية إلى 55 ترليون دينار، والاحتياطيات الدولية إلى حوالي 80 ترليون دينار (68 مليار دولار)، في نهاية أيلول 2019.¹² ولكن كما كان عليه الحال في نهاية 2014، لم يستوعب، أي من هذين الرصيدين، بشكل كامل هذا الفائض الحسابي المتراكم. انظر أسفل الجدول (7)، وكذلك الملحق (2).

⁹ "في إطار اللجوء للاقتراض، وبالرغم من الوفرة النسبية للاحتياطيات الدولية خاصة تلك التي تحت تصرف وزارة المالية، فإن الإدارة الاقتصادية وتحسباً من عجز محتمل، خلال السنوات 2005-2010، دخلت في ثلاث "ترتيبات تحوطية، Stand-By Arrangements"، مع صندوق النقد الدولي، غطت (مع التمديدات) الفترة 2005-آذار 2013، وانطوت على قروض "احتياطية، precautionary". ولقد بلغ قرض الترتيب الأول، في كانون أول 2005، حوالي 727 مليون دولار (يعادل 475.4 مليون SDR). وبلغ قرض الترتيب الثاني، في كانون أول 2007، مبلغاً مساوياً لقرض 2005. وبلغ قرض الترتيب الثالث، في شباط 2010، حوالي 3.7 مليار دولار (2.38 مليار SDR). غير أن العراق لم يستخدم القرضين الأول والثاني ولكنه استخدم حوالي 1.56 مليار دولار (1.07 مليار SDR) من الثالث. وبحلول أواخر 2015 كان قد تم تسديد أغلب ما سُحب من القرض الثالث". انظر: مرزا (2018، ص 272).

¹⁰ حققت الميزانية العامة المُنفّذة في سنة 2003، أيضاً، فائضاً مقداره 179 مليار دينار.

¹¹ أنظر الملحق (1) حول تقسيم الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي عندما كانت عوائد تصدير النفط تودع في صندوق تطوير العراق Development Fund of Iraq, DFI، حتى أيار 2014. ولكن: "في أيار 2014 نُقلت موجودات العراق في صندوق تطوير العراق، DFI، إلى حساب العملة الأجنبية للحكومة 600/300 في البنك المركزي. لذلك أصبحت جزءً من الاحتياطيات الدولية، اعتباراً منذ ذلك التاريخ. ويقع معظم الاحتياطيات الدولية تحت إدارة البنك وجزء صغير، متناقص، منها، بما فيه حساب 600/300، تحت إدارة وزارة المالية كما يبدو من العمود الأخير في الجدول (7)", مرزا (2018، ص 425).

¹² يبين الموقع الإلكتروني للبنك المركزي أن رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي لم يتغير كثيراً في نهاية 2019 إذ بلغ 79.9 ترليون دينار أي ما يعادل 67.6 مليار دولار.

ولكن أرقام الفائض الحسابي المتراكم، أنفة الذكر، يشوبها عدم يقين، نتيجة لعدة عوامل، والتي من بينها "متأخرات" لم يجري صرفها في موازنات السنوات السابقة لسنة 2019، كالسلف "غير المسددة". إن حجم هذه السلف خلال الفترة 2006-2019، غير واضح المعالم. فبالرغم من ذكر السلف غير المسددة في مشروع موازنة 2014 وتكرار ذلك في موازنات السنوات 2015-2019، فإن أرقام صرفها (اطفاءها) لم تذكر تحديداً في هذه الموازنات أو في تقارير تنفيذها. كما ان التضارب في التصريحات يفاقم عدم اليقين حول أرقام هذه السلف وبالتبعية الفائض الحسابي المتراكم.¹³

وتتطلب هذه التساؤلات وعدم اليقين، حول أرقام الفائض المبين، استجابةً من وزارة المالية من خلال بيان حسابات مفصلة للنفقات، بما فيها السلف غير المسددة، والإيرادات والمجالات التي أستخدم فيها الفائض الحسابي المتراكم. كما ينبغي الإجابة على تساؤل في ما إذا كانت الزيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي بالشكل الذي تمت فيه مبررةً أو ضروريةً، إذا كان فعلاً تحقق الفائض الحسابي المتراكم المبين أعلاه؟

خامساً: استمرار سياسات الحلول الآنية

بالرغم من التحسن الأمني الملموس خلال السنتين الأخيرتين، قاد التواضع في إعادة تأهيل وتطوير البنى الأساسية في النقل والطاقة والتجارة، الخ، من ناحية، واستمرار تشريعات/ممارسات غير محابية للنشاط الخاص، من ناحية ثانية، واستمرار الفساد، من ناحية ثالثة، وتواضع مستوى حماية تعرفه فعالة للمنتجات الوطنية، من ناحية رابعة، الخ، خلال العقدين الماضيين، إلى تفاقم/ظهور التبعات التالية:

¹³ ذكر رئيس الوزراء في اجتماع لمجلس الوزراء في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أن السلف غير المسددة للسنوات 2014-2018، والتي ينبغي تسديدها في موازنة 2019، تبلغ 13 ترليون دينار. ولكن ورد في المادة 13 من قانون موازنة 2019 وكذلك تعليمات تنفيذها، أن السلف غير المسددة التي ينبغي تسديدها في 2019، والتي لم يُحدد مقدارها في هذه المادة، تعود لكامل الفترة قبل 2019 وليس فقط 2014-2018. مع العلم أن نفقات الميزانية العامة الفعلية كما تظهر في النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي (حتى 2018) أو في جداول ملفات Excel "حساب الدولة للموازنة الإتحادية"، في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، حتى أيلول 2019، لا تبين ما سُدد (أطفاً) من هذه السلف. وفي ضوء تحديده للفترة 2014-2018، من غير الواضح هل أن رئيس الوزراء يشير لقسم من السلف غير المسددة التي ورد ذكرها في موازنة 2019 أم جميعها؟ من ناحية أخرى، بخصوص حجم السلف غير المسددة خلال الفترة 2006-2014، ذكر عضو اللجنة النيابية، في مجلس النواب، رحيم الدراجي، ان السلف التي لم يجري تسويتها بين 2006 و2014 تبلغ 113 ترليون دينار؛ أنظر: شبكة موقع أخبار العراق، 14 تشرين الثاني 2015؛ www.aliraqnews.com. ومن الصعوبة التحقق من هذا الرقم الكبير ومدى المبالغة فيه، وفي ما إذا كان قد سدد قسم منه بين السنوات 2015 و2018. ولكن في ضوء النص في موازنة 2019 على أن ما ينبغي تسديده في 2019 يشمل كامل الفترة حتى نهاية 2018، من ناحية، والرقم الذي ذكره رئيس الوزراء، من ناحية أخرى، فإن من المستبعد دقة الرقم الكبير الذي ذكره عضو اللجنة المالية.

(أ) تَخَلَّف النشاط الخاص الداخلي والخارجي في أسناد العملية التنموية بما في ذلك الإحجام عن القيام بالمشاريع المنتجة ذات الإمكانيات الملموسة في توليد فرص الاستخدام للأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل سنوياً. وفي ظل استمرار الإدارة الاقتصادية (بما فيها خطط التنمية الوطنية) بتواضعها في دعم التنمية المستدامة قاد وسيقود ذلك إلى تنامي البطالة في وضع يتسم بنمو سكاني عالي (بالمعايير الدولية) يسانده تواضع السياسة السكانية المتضاربة بين تشجيع النمو السكاني أو الحد منه.

(ب) نتيجة لضعف الاقبال على القيام بالمشاريع الاستثمارية المنتجة والمولدة للاستخدام، من قبل النشاطين العام والخاص، فُتِحَ المجال للمستثمر الأجنبي "كمقاول" في ما سمي "الفرص الاستثمارية". وفيها تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ مشاريع متفق عليها مع الوزارات/المؤسسات العامة، بما فيها تمويل إنشاءها، كقروض لهذه الوزارات/المؤسسات العامة، بعضها بضمانة الميزانية العامة، للقيام بالمشاريع التي عجزت الميزانية عن تمويلها. ويشمل ذلك مشاريع البنى الأساسية ومشاريع إنتاجية وخدمية. وبالنتيجة أصبح الاستثمار الأجنبي، بهذا الشكل، أساساً، وسيلة لتمويل المشاريع العامة وليس، بالضرورة، زيادة مساهمة النشاط الخاص في العملية التنموية.

(ج) ويتيح هذا الوضع، بالمحصلة، تمويل جانب من استثمارات "القطاع العام"/الميزانية العامة عن طريق الاقتراض الخارجي. ولكن استمرار هذه التوجهات والتوسع في الاقتراض يقود إلى احتمال ظهور بوادر أزمة مالية قد تتفاقم مستقبلاً، نتيجة ارتباط الاقتصاد بقروض خارجية، بتبعات جدية اقتصادية واجتماعية، حين تعجز العوائد النفطية، من خلال الميزانية العامة، عن الإيفاء بخدمة الديون الخارجية.

(د) إن استمرار ضيق القاعدة الإنتاجية غير النفطية لتمويل إيرادات الميزانية العامة سيدفع إلى زيادة الاعتماد على النفط (والغاز) من خلال التوسع في طاقاته الإنتاجية والتصديرية. من ناحية أخرى، فإن آفاق تباطؤ نمو، ومن المحتمل انخفاض استعمال النفط في العالم، من ضمن الوقود الأحفوري، مستقبلاً يدفع بدوره لزيادة طاقات وإنتاج النفط (والغاز) بغية الحصول على عوائده قبل انخفاض استخدامه العالمي في الأمد الطويل.

(هـ) ومن المستبعد أن يقود استمرار هذه التبعات/التوجهات إلى عملية تنمية وتنويع اقتصادي مستدام يساهم فيها النشاط الخاص الداخلي بدور أساسي، كما تقوم عليه الفلسفة الاقتصادية للسوق/القطاع الخاص، بعد

.2003

سادساً: مؤشرات أولية لآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق

(1-6) خلفية الأزمة الحالية لانخفاض عوائد النفط

إن المستويات الحالية المتدنية التي انحدرت إليها أسعار النفط تعود إلى تفاعل الأثر المزدوج لانخفاض الطلب العالمي على النفط، وزيادة عرضه بعد عدم اتفاق روسيا ودول *أوبك+* الأخرى، في بداية آذار 2020، على تخفيض الإنتاج، إضافة لتأثير التوقعات. ويعود انخفاض الطلب إلى إجراءات مكافحة وباء فايروس كورونا، المتعلقة بتحديد التجول والعمل والسفر الداخلي والخارجي، الخ، التي أشدت تطبيقها في مختلف دول العالم منذ أوائل آذار/مارس، وامتدت تأثيراتها متوسطة المدى إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بمختلف قطاعاته، وما يستتبعه من تخفيض الطلب على النفط. أما تأثير التوقعات في انخفاض الأسعار فهو ينبع من عدم اليقين حول المدى الزمني الذي ستستمر فيه الإجراءات المُحددة للحركة والعمل. هذا إضافة لعوامل ركودية ظهرت قبل بداية إجراءات مكافحة الوباء.

وبالرغم من أن المنظور الحالي يُرَجِّح استمرار هذه الازمة العالمية لأمد غير قصير، ولكن من المتوقع بعد بلوغ الوباء قمته واحتواء تبعاته وعودة الالتحاق بالعمل والحياة الاقتصادية الاعتيادية أن يميل سعر النفط للاستقرار أو الزيادة، خاصة بعد اتفاق مجموعة دول *أوبك+* (بما فيها المكسيك في اليوم التالي) في 9 نيسان 2020، على تخفيض إنتاجها. ويقضي الاتفاق بتخفيض الإنتاج بعشرة ملايين برميل يومياً، م-ب-ي، في أيار وحزيران ليصبح الانخفاض 8 مليون م-ب-ي ابتداءً من تموز حتى نهاية 2020، وبعد ذلك 6 م-ب-ي حتى نهاية نيسان 2022. ولقد حُدِّدَ مجموع الإنتاج (مجموع "خطوط الأساس") لمجموع دول *أوبك+*، الذي ينبغي تخفيضه، بمجموع إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018 لهذه الدول (حسب أرقام سكرتارية أوبك المأخوذة من مصادر ثانوية)، في ما عدا روسيا والسعودية اللتان حدد لكل منهما بحوالي 11 م-ب-ي. أنظر الإعلان الصحفي لأوبك (OPEC (2020a). مع العلم أن مستوى إنتاج السعودية في أكتوبر 2018 هو أقل مما حدد لها في الاتفاق؛ (OPEC (2019, p. 56). ولم يرد في الإعلان الصحفي لأوبك صراحة نسبة التخفيض، ولكن تقارير صحفية ذكرت ان على كل دولة في *أوبك+* تخفيض 23% من خط الأساس العائد لها؛ (FT (2020), El-Gamal, et al (2020)، والتي تمثل نسبة العشرة ملايين برميل (المزعم تخفيضها يومياً) من مجموع خطوط الأساس لدول *أوبك+* (43.5 م-ب-ي).

غير أن تأثير الاتفاقية على الأسعار وانتعاش الطلب يعتمد على عوامل غير يقينية ومن المحتمل أن يستغرق وقتاً غير قصير. ففي جانب الأسعار تعتمد فعالية اتفاقية دول *أوبك+* على مدى مساهمة الدول الأخرى المنتجة للنفط في تخفيض إنتاجها أيضاً. على سبيل المثال، تُقَدَّر سكرتارية أوبك أن "فائض" العرض على الطلب خلال الربع الثاني من 2020 سيصل إلى 14.7 م-ب-ي، (OPEC (2020b)، مما يقتضي،

حتى يكون تخفيض *أوبك+* فعالاً، من الدول الأخرى تخفيض انتاجها بمقدار 4.7 م-ب-ي. وتُقدّر مصادر أخرى فائضاً أكبر؛ (Johnson & Standish (2020). وفي جانب الطلب، فحتى يعود لمستوياته السابقة أو قريب منها فإن الأشهر الستة القادمة، على الأقل، ستشهد ركوداً عالمياً. صحيح أن حزم الإنفاق والتحويلات/الدخول الموزعة في الميزانيات العامة للكثير من دول العالم ستدعم مستوى مناسباً من الإنفاق وما يتبعه من إدامة مستوى مناسباً من الطلب على النفط، فأن من المتوقع أن تستمر أسعار النفط لما تبقى من سنة 2020 بأقل بكثير مما بلغته في كانون الثاني. هذا إضافة إلى أن انتعاش الطلب سوف يستغرق فترة تكّيف، ومن ضمنها استنفاد جزء من الخزين العالمي من النفط الذي أزداد بدافع انخفاض أسعار النفط حالياً.

(6-2) افتراضات إسقاطات الآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق

في ما يلي سنعرض نتائج تمرين بسيط هدفه بيان ما يمكن أن يواجهه العراق من أهم التبعات الاقتصادية الفاعلة حتى نهاية هذه السنة، وبالذات ما يتعلق بالعوائد النفطية والإنفاق العام والعجز في الميزانية (الاتحادية) العامة والاستيرادات وأثر ذلك على رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي. وبالطبع فإن أي إسقاط ينبغي أن يفترض عدة سيناريوهات خاصة لأسعار تصدير النفط وكمية تصديره، من ناحية، ومدى التخفيض الممكن للنفقات لمقابلة انخفاض الإيرادات في الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى. ذلك أن افتراض عدة سيناريوهات يؤمن نظرة متوازنة في ضوء عدم اليقين الشديد المتوقع للمستقبل. غير اننا سنتبنى منظوراً واحداً متشدداً في جانب الإيرادات من خلال افتراض سعر نفط منخفض وكذلك انخفاض في كمية تصدير النفط عن مستوى كمية تصديره في آذار 2020، بما يتناسب مع اتفاقية دول *أوبك+* في نيسان 2020 حول تخفيض الإنتاج، مع ملاحظة أن خط الأساس (الإنتاج) للعراق الذي ينبغي تخفيضه والذي يعود لشهر أكتوبر 2018، حسب الاتفاقية، لا يختلف كثيراً عن إنتاج شهري شباط-آذار 2020؛ أنظر (OPEC (2019, p. 56) والجدول (9) في الملحق (2). وسنفترض أن كمية التصدير ستتناقص بنفس نسبة انخفاض الإنتاج (23%) أي من 3.39 م-ب-ي في آذار إلى 2.61 م-ب-ي في (نيسان) وأيار وحزيران ثم ترتفع إلى 2.77 م-ب-ي في تموز حتى نهاية 2020 (تخفيض بمستوى 18.2% عن مستوى آذار 2020). مع ملاحظة أن كمية التصدير هذه لا تشمل تصدير كردستان. ومن ناحية السعر، فلقد بلغ متوسط سعر تصدير النفط العراقي حوالي 28 دولار/برميل لشهر آذار 2020. وفي ضوء عدم انخفاضه بعد ذلك كما تشير له المؤشرات المتوفرة عن سعر نفط البصرة *Basra light* في سوق النفط خلال الأسبوع الأول من نيسان (oilprice.com) سنفترض استمرار هذا السعر في نيسان، ليرتفع قليلاً بعد ذلك إلى 30 دولار/برميل لما تبقى من السنة انعكاساً لاتفاق *أوبك+* لتخفيض الإنتاج. أما الصادرات غير النفطية، فإنها، وكما يبدو من الجدول (9) في الملحق (2)، كانت صادرات ضئيلة لجميع السنوات الماضية، وستستمر كذلك لنهاية 2020، وذلك انعكاساً لهشاشة الهيكل الإنتاجي غير-النفطي المشار إليها في ثالثاً أعلاه.

وفي ما يخص النفقات في الميزانية الاتحادية، سنفترض اللجوء، لأسباب معظمها اجتماعية بالإضافة لإدامة الطلب الفعال، إلى الحفاظ على مستوى من الانفاق التشغيلي ينخفض بنسبة 10% فقط عما كان عليه في عام 2019، وأن يتم اللجوء إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري إلى النصف. إن تخفيض الانفاق الاستثماري بنسبة كبيرة هو ما اعتادت عليه مختلف الإدارات في السابق عند تعرّض عوائد النفط للانخفاض بالرغم من تبعاته السلبية الكبيرة قصيرة/متوسطة وبعيدة المدى.

وبالرغم من عدم اليقين الشديد الذي تتطوي عليه الإسقاطات في هذه الورقة، فإنها تفيد في بيان الحالة الحرجة جداً التي يواجهها العراق وما ينبغي على الإدارة الاقتصادية الاهتمام به للمرحلة القادمة. ويحتوي الجدول (9)، في الملحق (2) في نهاية الورقة، على تفاصيل وحسابات الإسقاطات. وسنستعرض بعجالة الأبعاد التالية من خلاله.

(3-6) العجز المتوقع في الميزانية الاتحادية

سيقود مستوى الإنفاق التشغيلي والاستثماري، بالنسب المفترضة في الفقرة السابقة، في ضوء الإيرادات المتدنية المتوقعة، إلى عجز يبلغ حوالي 41% من إجمالي النفقات في سنة 2020. وهذا عجز غير مسبوق منذ 2003، ومن المستبعد إمكانية تمويله بدون استفاد جانب كبير من رصيد الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، من ناحية، أو الأخلال بالاستقرار الاقتصادي، من ناحية ثانية، أو تحميل الاقتصاد عبء قروض خارجية إضافية، من ناحية ثالثة.

وعلى كل حال فإن إمكانية تمويل مثل هكذا عجز ستعتمد على مجموعة من الإجراءات، لعل من أهمها ما يلي:

- (1) استخدام المتراكم في حسابات الحكومة (وزارة المالية) لدى البنك المركزي والبنوك التجارية في الداخل وكذلك بيع جزء من استثمارات الحافظة *portfolio* في الخارج.
- (2) الاقتراض الخارجي. يساهم الاقتراض الخارجي في تضيق العجز من خلال زيادته لإيرادات الميزانية. كما أنه يوفر عملة أجنبية. وبذلك ستكون تبعاته على التضخم معدومة ولا يوتر مباشرة على رصيد الاحتياطيات الدولية، إلا من خلال مُضاعف الإنفاق. غير أن تبعاته متوسطة وبعيدة المدى على الميزانية الاتحادية تتبع من تراكم عبء خدمة الدين الخارجي، الذي أشير له في خامساً أعلاه.
- (3) الاقتراض من خلال اصدار السندات (التي يقنتيها الجمهور والمصارف). تزيد هذه القروض إيرادات الميزانية، وتكون تأثيراتها التضخمية محدودة بقدر إزاحتها *crowding-out* للإنفاق الخاص. وبالطبع يساهم انفاقها في تخفيض رصيد الاحتياطيات الدولية بقدر تأثيرها في الاستيرادات وما تولده من طلبات أخرى على الدولار، كما أن تبعاتها متوسطة وبعيدة المدى، على الميزانية، تظهر أيضاً في خدمة الدين الداخلي.
- (4) الاقتراض من البنك المركزي (من خلال السوق الثانوية). هذه الوسيلة تضخمية بمقدار عدم وجود طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد كما أنها تقود لتخفيض رصيد الاحتياطيات الدولية بقدر تأثيرها في الاستيرادات وما تولده من طلبات أخرى على الدولار.

(5) تخفيض النفقات التشغيلية. إن تخفيض النفقات التشغيلية عن عام 2019 بأكثر من النسبة المفترضة يقود لتخفيض الإنفاق وتخفيض العجز بشكل فعال. غير أن أهم عناصر النفقات التشغيلية هي رواتب العاملين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية. لذلك فإن التخفيض يمكن أن يقود إلى تأخير صرف الرواتب و/أو زيادة البطالة، وبالنتيجة تخفيض المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من العاملين في الدولة والمتقاعدين وعوائلهم؛ أنظر الجدول (6) في الملحق (2). وستكون له تبعات اجتماعية كبيرة، بينها الاحتجاجات منذ تشرين الأول 2019. هذا بالإضافة إلى تخفيض الطلب الفعال الذي يؤثر على الحركة الاقتصادية للقطاعات الخدمية والسلعية.

(6) مكافحة التبذير خاصة ذلك المصاحب للفساد المتعلق بتضخيم تكاليف المشتريات الحكومية والمشاريع الاستثمارية.

(7) تخفيض سعر صرف الدينار مقارنة بالدولار. يفيد هذا الأسلوب في تخفيض التزامات الميزانية الاتحادية تجاه خدمة الدين الداخلي. هذا بالإضافة إلى انه قد يقلل الطلب على الدولار في نافذة البنك المركزي (ومعظمه طلب القطاع الخاص) بسبب تأثير عاملي الدخل والثروة. غير أنه قد يزيد من معدل التضخم.

ولغرض التركيز على المخاطر التي يمكن أن تترتب على عدم اتخاذ إجراءات متوازنة، سنبين في الفقرة التالية مقدار الانخفاض الممكن في رصيد الاحتياطيات الدولية إذا ما تم اللجوء لتمويل العجز فقط من خلال استخدام ودائع الحكومة (وزارة المالية) لدى الجهاز المصرفي بالدينار في الداخل وكذلك الاقتراض الداخلي بإصدار سندات والاقتراض من البنك المركزي، دون اللجوء لتخفيض النفقات أو الاقتراض الخارجي أو بيع استثمارات الحافظة في الخارج أو تخفيض سعر الصرف. إن الهدف من هذا الافتراض هو بيان ما يمكن أن يتعرّض له رصيد الاحتياطيات الدولية من تخفيض كبير يؤثر سلباً في الاستقرار النقدي والاقتصادي والثقة بالدينار، بدرجة ملموسة.

(6-4) العجز الممكن في ميزان المدفوعات: تدهور إجمالي الاحتياطيات الدولية

كما أشير له أعلاه، تبين الاسقاطات توقع حصول عجز كبير في الميزانية الاتحادية. وسينعكس ذلك، بالإضافة إلى طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية (من نافذة البنك المركزي) على حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات وبالنتيجة انخفاض موازي في رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية. لقد بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية حوالي 67.6 مليار دولار في نهاية 2019. وتبين اسقاطات الجدول (9) أن هذا الرصيد سينخفض، في ظل الافتراضات المبينة في نهاية الفقرة السابقة، إلى 39.8 مليار دولار في نهاية 2020. أي ينخفض بحوالي 27.8 مليار دولار (41% من الاحتياطيات). إن استمرار الكساد العالمي، ومن ثم تأثيره السلبي على الطلب العالمي على النفط في السنوات القادمة، يؤثر الحالة التي سيصل لها الاقتصاد العراقي إذا ما استمر الانخفاض في رصيد الاحتياطيات الدولية عن مستوى الاسقاط في نهاية 2020.

وقد يرى بعض المراقبين أن افتراضات الاسقاطات، والتي ينتج عنها هذا الانخفاض في رصيد الاحتياطات الدولية، مبالغ بها وأن الأمر لن يصل إلى هذا الحد خاصة بعد أن يبدأ الكساد العالمي بالانحسار تبعاً لانحسار وباء فايروس كورونا ومن ثم تخفيف الإجراءات المشددة التي صاحبتها، من ناحية، وبالتبعية رجوع الحياة الاقتصادية نتيجة، من بين وسائل أخرى، لإجراءات زيادة الانفاق والتحويلات/الدخول في الميزانيات العامة للكثير من دول العالم، من ناحية ثانية، واتفاق أوبك+ (وربما دول أخرى) على تخفيض إنتاج النفط، من ناحية ثالثة، الخ. غير أن من المناسب للعراق التفكير بالسيناريو المتشدد وتجنب نتائجه بإجراءات متوازنة، خاصة وأن العوائد النفطية هي عماد النشاط الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

(5-6) التبعات على القطاع الخاص/العائلي ومنشآت القطاع العام

إن الانخفاض المفترض أعلاه في نفقات الميزانية العامة وفي قيمة وكمية الاستيرادات والصادرات في 2020 عنها في 2019 ستكون له تبعات متشعبة، وفي بعض الأحيان متعاكسة، على القطاع الخاص/العائلي ومنشآت القطاع العام والميزانية العامة نفسها، لعل من أهمها ما يلي:

(1) التأثير السلبي على القطاعات السلعية والتجارة الداخلية ونقل البضائع والمسافرين داخلياً وخارجياً والبناء والتشييد، الخ، وعلى الأنشطة الأخرى المتصلة بها كالمقاولات والتأمين والخدمات الشخصية والفنادق والمطاعم والسياحة عموماً، الخ، مما يقود إلى بطالة وفقدان الدخل فيها. ويساهم ذلك بدوره بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال مضاعف الإنفاق، في تخفيض الطلب الكلي وتركيز حالة الكساد في الداخل.

(2) تقود البطالة وفقدان الدخل إلى انخفاض المستوى المعيشي للعاطلين وعوائلهم مما يتطلب زيادة النفقات التحويلية للعاطلين ونفقات الرعاية الاجتماعية. ويحدد ذلك أرضية على ما يمكن تخفيضه من النفقات في الميزانية العامة بحيث يصبح افتراض انخفاضها في 2020 عن نفقات 2019، بالمستوى المبين أعلاه، صعب التنفيذ. ويقود ذلك بدوره لزيادة العجز في الميزانية عما تبينه الإسقاطات في الجدول (9).

(3) إن حالة الكساد المتوقعة في العالم تستبعد حصول ارتفاع في أسعار الاستيرادات بل ربما انخفاضها. ويفرض ذلك ضغط تخفيضي على الأسعار في الداخل، من ناحية، وربما كبح على انخفاض الاحتياطات الدولية، من ناحية أخرى. ولكن في سياق متصل، بالرغم من ضعف احتمال حدوثه فإن النقص في تجهيز بعض الاستيرادات من دول المنشأ، بدوره نتيجة لانخفاض الإنتاج استجابة لانخفاض الطلب فيها أو نتيجة لصعوبات النقل، قد يقود إلى حالات من ارتفاع أسعار بعض السلع النهائية والمستخدمات المستوردة مما يؤثر سلباً في العرض والإنتاج والأسعار المحلية، عموماً.

ولا شك أن هناك تبعات سلبية متفاعلة أخرى ينبغي تشخيصها ومعالجتها بشكل مهني مقتدر من قبل الإدارة الاقتصادية، بهدف استئناء تأثيرها على الأداء الاقتصادي العام والسلم الاجتماعي في البلد.

الملحق (1)

الاحتياطات الدولية والودائع الحكومية في موازنة الجهاز المصرفي

يقود تخطي إيرادات الميزانية العامة لنفقاتها إلى زيادة الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي (في الداخل والخارج) بشكل مباشر. كما أنه يقود، بالتفاعل مع أنشطة القطاع العائلي والخارجي، إلى زيادة رصيد الاحتياطات الدولية (أنظر الملحق 2 في الفصل 16 في مرزا، 2018). إن الزيادة في الودائع الحكومية والزيادة في رصيد الاحتياطات الدولية هي زيادات "متقابلة". لذلك فإن الزيادتين لا يمكن جمعهما لأن الودائع الحكومية هي مطلوبات والاحتياطات الدولية هي موجودات في موازنة *balance sheets* الجهاز المصرفي في العراق.

ففي هذه الموازنة (كما تعرضها النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي) يلاحظ أن رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطات الدولية) يقع في جانب الموجودات في حين يقع رصيد الودائع الحكومية في جانب المطلوبات، وكما يلي (مع ملاحظة أن الموجودات الأجنبية في أدناه تشمل إجمالي الاحتياطات الدولية للبنك المركزي وللبنوك الأخرى):

$$= (\text{الموجودات الأجنبية} + \text{الموجودات الأخرى} + \text{الديون على القطاعين العام والخاص})$$

(الودائع الحكومية + الودائع الخاصة + العملة خارج البنوك + مطلوبات أجنبية وأخرى + رأس المال واحتياطي).

لذلك فإن أي زيادة في رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطات الدولية) في جانب الموجودات (يمين المعادلة، أي الجزء الأعلى)، الذي يُرَفَدُ بمعظمه من الإيرادات النفطية للميزانية (سواء كانت مبيعات وزارة المالية من النقد الأجنبي إلى البنك المركزي مقابل الدينار أو احتفاظ الوزارة بودائع بالعملة الأجنبية) يقابله زيادة في رصيد الودائع الحكومية بالدينار، في جانب المطلوبات (يسار المعادلة، الجزء لأسفل). ويعتمد حجم الزيادة في الودائع الحكومية على مدى وجود مصادر أخرى لتزويد العملة الأجنبية، من ناحية، واستخدام الودائع الحكومية، من ناحية ثانية، وتغير الحدود الأخرى على يسار المعادلة، من ناحية ثالثة. أي أن التقابل لا يعني التساوي.

في المقابل، يقود تخلف إيرادات الميزانية العامة عن نفقاتها إلى السحب من رصيد الودائع الحكومية لاستخدامها، من بين وسائل أخرى، في تمويل نفقات ينتج عنها طلب على العملة الأجنبية قد يقود لنقص مقابل (ولكن ليس بالضرورة متساوي) في رصيد الموجودات الأجنبية (رصيد الاحتياطات الدولية).

ولكن من المناسب ملاحظة أن اعتبار ودائع وزارة المالية بالعملة الأجنبية جزءاً من الاحتياطات الدولية، عندما كانت تودع عوائد النفط في صندوق تطوير العراق *DFI* قبل نقل موجوداته للبنك المركزي في أيار 2014، تبين حالة التقابل "المتساوي" بين تغير رصيد هذه الاحتياطات والتغير في رصيد الودائع الحكومية، بشكل واضح ومباشر. هذا بالطبع على افتراض أن ودائع وزارة المالية في صندوق تطوير العراق كانت تعتبر جزءاً من الودائع الحكومية على يمين موازنة الجهاز المصرفي أعلاه، وفي أرقام الجدول (7)، في الملحق (2)، أيضاً.

بالنتيجة يلاحظ ما يلي:

(أ) إن تغير الاحتياطات الدولية يقابله تغير في رصيد الودائع الحكومية ولكن ليس بالضرورة تغيراً متساوياً، عدا الحالة التي سادت قبل أيار 2014 حين كانت ودائع وزارة المالية بالعملة الأجنبية في صندوق تطوير العراق تعتبر جزءاً من الاحتياطات الدولية، وبمقدار تغير هذه الودائع.

(ب) تنصرف "استخدامات" إيرادات الميزانية العامة إلى تمويل النفقات العامة وزيادة (أو نقصان) الودائع الحكومية وغيرها، دون التطرق للتغير في الاحتياطات الدولية. إن التطرق للتغير في الاحتياطات ينطوي على ازدواج في حساب الاستخدامات، من ناحية، ولأن هناك مصادر أخرى في تغير الاحتياطات غير إيرادات الميزانية (النفطية)، من ناحية أخرى.

الملحق (2)

الجدول

الجدول (1) معدل البطالة في العراق 2004-2017

2017	2016	2012	2008	2004	
29.0	22.7	21.8	30.0	43.8	فئة الشباب، 15-24 سنة
13.8	10.8	11.9	15.3	26.8	متوسط العراق

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعتين الإحصائيتين السنوية: 2006/2007 و 2017، والموجز الإحصائي 2018. مع ملاحظة أن نسبة 2017 لفئة الشباب قُدرت بدلالة العلاقة بين نسبي فئة الشباب ومتوسط العراق لسنة 2016.

الجدول (2) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق 2007-2014

نسبة الأشخاص تحت خط الفقر			حجم الأسرة (عدد الأفراد في الأسرة)
2014	2012	2007	
	0.1	2.6	1
	0.7	1.0	2
	0.7	1.9	3
	3.7	3.9	4
	4.9	7.7	5
	10.5	11.8	6
	26.9	30.8	7 فأكثر
22.5	18.9	22.9	متوسط العراق

المصادر:

2007-2012: اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).

2014: تصريح لوزير التخطيط، كما ورد في الموقع الإلكتروني: "شبكة النبا الإعلامية"، <https://n.annabaa.org/news1202>، 21 آب، 2015.

ملاحظات:

(1) بالرغم من أن عنوان تقرير اللجنة الفنية، كما مبين في قائمة المصادر في نهاية هذه الورقة، يشير إلى قياس الفقر لسنة 2013، غير المؤشرات فيه تتعلق بسنتي 2007 و 2012 فقط.

(2) تساوي قيمة خط الفقر الوطني للسنتين 2007 و 2012 في هذا الجدول 76.9 ألف دينار/شخص/شهر في سنة 2007 و 105.5 ألف دينار/شخص/شهر حسب ما ورد في المصدر المذكور أعلاه. وتعادل هذه القيم باستخدام سعر صرف نافذة البنك المركزي ("الرسمي") \$2.04/شخص/يوم في 2007 و \$3.02/شخص/يوم في 2012. ولكن لا تتوفر تقديرات لخط الفقر الوطني بالقيمة الشرائية المعادلة، PPP، بالأسعار الثابتة. ولكن من مقارنة متوسط نسبة السكان تحت خط الفقر للعراق في هذا الجدول مع نسبة السكان تحت خط الفقر للعراق للسنتين 2006 و 2012 لخطي فقر \$3.2 و \$5.5 شخص/يوم بأسعار PPP 2011 (لكل من السنتين)، وردت في صفحة العراق في بيانات البنك الدولي، World Bank تم

تقدير تقريبي للقيمة بالقوة الشرائية المعادلة للخط الوطني. فلكل سنة من السنوات 2007-2014، احتسبنا الوزن الذي ينتج عنه تساوي المتوسط الموزون في حسابات البنك الدولي لقيمتي خط الفقر \$2.2 و\$5.5 مع متوسط العراق في هذا الجدول (2007 مع 2006 و14/2012 مع 2012). وباستخدام هذا الوزن قمنا باحتساب قيمة خط الفقر الوطني بوزن القيمتين \$3.2 و\$5.5، للسنوات 2014-2007، تبعاً، لينتج عنهما قيماً قريبة جداً من \$3.4 للسنوات 2007، 2012، 2014. صفحة العراق في بيانات البنك الدولي مُنزلة في 2019/11/25 من الموقع، <https://data.worldbank.org/country/iraq>.

(3) لم يحتوي مصدر نسبتي السكان تحت خط الفقر للسنتين 2007 و2012 على متوسط حجم الأسرة في العراق. بدلاً من ذلك تبين تقارير المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، أن متوسط حجم الأسرة في العراق بلغ 6.9 شخص في 2007 و6.7 شخص في 2012 و6.6 شخص في 2014. الأرقام مأخوذة من التقارير التالية، على التوالي:

Iraq Household Socio-Economic Survey IHSES II 2007 P. 43

المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، *IHSES II*، 2012، ص 41.

المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر النصف السنوي 2014، ص 11.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2018-2002
مليار دينار

بأسعار 2007						بأسعار 1988												الإشـطة الإقتصـية	
أولية 2018	2017	2016	2015	2014	2013	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002		
4,359	3,863	4,599	7,309	7,309	7,459	6.12	4.94	4.74	4.06	4.02	3.89	4.48	6.20	5.94	4.52	3.85	5.43	الزراعة والغابات والصيد	
127,885	129,589	135,143	93,812	90,196	86,436	31.60	30.62	27.12	24.10	23.88	23.37	20.78	19.33	18.32	19.79	13.92	22.10	النفط الخام	
274	250	250	328	328	501	0.19	0.17	0.17	0.17	0.16	0.09	0.09	0.08	0.08	0.05	0.01	0.02	الأنواع الأخرى من التعدين	
1,958	1,926	1,787	2,065	2,065	2,653	1.90	2.09	2.05	1.69	1.59	1.17	1.12	1.06	0.96	0.97	1.24	1.74	الصناعة التحويلية	
1,974	1,939	2,252	2,093	2,093	1,872	1.82	1.59	1.35	1.14	0.92	0.74	0.60	0.54	0.49	0.42	0.20	0.50	الكهرباء والماء	
7,217	8,987	8,556	14,544	14,544	15,252	5.15	4.06	2.81	2.80	1.79	1.68	1.61	1.58	1.50	0.72	0.26	1.08	البناء والتشييد	
16,934	16,160	15,273	13,444	13,444	12,676	2.45	1.99	1.49	1.46	1.35	1.32	1.16	1.40	1.87	1.92	1.26	2.37	التقل والمواصلات والخزن	
13,959	14,673	13,396	14,835	14,835	14,911	5.71	5.53	4.33	3.93	3.48	2.89	2.54	2.74	2.55	2.29	1.06	1.86	تجارة الجملة والمفرد الخ.	
2,504	2,276	1,877	1,775	1,659	3,019	1.54	1.36	1.00	0.78	0.47	0.97	0.82	0.35	0.31	0.25	0.09	0.19	البنوك والتأمين	
8,183	8,051	7,786	9,774	9,889	9,590	7.49	7.32	7.29	7.08	6.87	6.67	6.47	6.25	5.76	5.59	1.03	1.00	ملكية دور السكن	
17,018	16,976	16,728	15,441	17,347	17,355	12.05	11.40	11.03	10.23	9.62	8.87	8.53	7.93	5.26	4.67	3.89	3.87	الحكومة العامة	
2,242	2,126	2,339	4,062	2,156	3,960	1.27	1.08	0.73	0.71	0.65	0.63	0.58	0.66	0.64	0.62	0.35	0.34	الخدمات الشخصية	
76,620	77,228	74,843	85,669	85,669	89,247	45.67	41.54	36.99	34.04	30.91	28.92	28.00	28.76	25.34	22.02	13.24	18.41	مجموع الأشـطة عدا النفط	
204,506	206,817	209,986	179,481	175,865	175,683	77.28	72.16	64.11	58.14	54.79	52.29	48.78	48.09	43.66	41.81	27.16	40.51	مجموع الأشـطة	
1,730	1,687	1,054	530	530	693	0.35	0.48	0.46	0.39	0.07	0.58	0.27	0.24	0.22	0.21	0.17	0.16	رسم خدمة البنوك المحتسب	
																		<i>Banks' Charges</i>	
202,776	205,130	208,932	178,951	175,335	174,990	76.92	71.68	63.65	57.75	54.72	51.72	48.51	47.85	43.44	41.61	26.99	40.34	مجموع الأشـطة ناقصاً الرسم GDP	
الحصة في الناتج غير-النفطي %		بأسعار الجارية																الأنشطة الاقتصادية	
17-2014	13-2003	أولية 2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003		2002
6.6	9.9	6,323	6,598	7,832	13,129	13,129	13,046	10,485	9,918	8,366	6,833	6,042	5,494	5,569	5,064	3,694	2,487	3,513	الزراعة والغابات والصيد
		117,856	88,665	67,400	116,852	116,940	125,574	126,436	115,256	72,905	55,998	87,208	58,988	52,807	42,378	30,782	20,355	29,017	النفط الخام
0.3	0.6	442	400	397	506	506	871	790	743	665	566	313	286	223	151	74	17	28	الأنواع الأخرى من التعدين
3.4	4.4	4,933	4,820	4,436	4,999	4,999	6,286	6,919	6,133	3,679	3,411	2,644	1,818	1,473	971	938	304	624	الصناعة التحويلية
4.4	2.9	6,883	6,486	6,451	5,847	5,847	4,904	4,441	3,443	2,910	2,312	1,844	973	779	588	442	65	79	الكهرباء والماء
10.6	10.3	11,222	13,409	12,261	19,098	19,098	20,202	15,416	10,359	10,263	5,634	6,586	4,928	3,450	2,685	683	217	674	البناء والتشييد
15.6	12.3	25,231	23,982	22,619	19,453	19,453	18,088	14,440	10,176	9,452	8,520	8,574	7,333	6,743	5,888	4,429	2,284	3,238	التقل والمواصلات والخزن
14.1	13.9	19,152	20,072	18,594	20,932	20,932	20,532	19,637	14,116	12,459	10,309	8,393	6,973	6,350	4,199	3,247	1,915	2,546	تجارة الجملة والمفرد الخ.
2.5	2.7	4,580	4,008	3,294	3,116	2,994	5,044	4,225	2,795	2,064	1,132	2,403	1,542	690	521	317	161	255	البنوك والتأمين
11.3	13.9	15,089	15,183	14,506	17,495	17,617	16,216	15,449	15,161	13,303	12,248	11,027	9,322	7,255	4,955	3,374	230	222	ملكية دور السكن
27.7	25.0	41,771	37,293	36,479	39,367	41,651	37,743	32,147	27,065	23,977	21,233	20,920	12,146	8,690	5,116	4,446	1,326	601	الحكومة العامة
3.3	3.9	4,553	3,720	4,506	6,469	4,186	6,240	5,342	3,454	3,062	2,611	2,490	2,157	2,036	1,395	1,074	533	445	الخدمات الشخصية
100	100	140,179	135,972	131,374	150,410	150,410	149,172	129,292	103,361	90,200	74,808	71,236	52,973	43,260	31,533	22,717	9,540	12,226	مجموع الأشـطة عدا النفط
		258,035	224,636	198,774	267,263	267,351	274,746	255,727	218,618	163,105	130,806	158,444	111,961	96,067	73,911	53,499	29,894	41,243	مجموع الأشـطة
		3,165	2,971	1,850	930	930	1,158	1,502	1,291	1,040	163	1,418	505	479	377	264	309	220	رسم خدمة البنوك المحتسب
																			<i>Banks' Charges</i>
		254,870	221,666	196,924	266,333	266,420	273,588	254,225	217,327	162,065	130,642	157,026	111,456	95,588	73,534	53,235	29,586	41,023	مجموع الأشـطة ناقصاً الرسم GDP

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء:

- التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2018، كانون الأول 2019.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2017، تشرين الثاني 2019.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016، كانون الأول 2018.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي لسنتي 2014 و2015، "سلسلة معدلة"، كانون الأول 2018.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014، كانون الثاني 2017.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2013، شباط 2016.
- التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2012، شباط 2015.
- التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنتي 2010 و2011، نيسان 2014.
- التقديرات الفعلية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2009، بدون تاريخ.
- المجموعة الإحصائية السنوية 2013/2012، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.
- المجموعة الإحصائية السنوية 2011/2010، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.
- المجموعة الإحصائية السنوية 2009/2008، الباب 14، الحسابات القومية، الموقع الإلكتروني للجهاز.

ملاحظة: القيم المضافة للسنوات 2001-2008 مأخوذة من المجموعات الإحصائية السنوية 2009/2008، 2011/2010 و2011-2012. وفي هذه المجموعات ورد تقسيم نشاط التعدين والمقالع مفصلاً بين النفط الخام وباقي التعدين بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. وكذا الحال بالنسبة لنشاط التنمية الاجتماعية والشخصية؛ فلقد ورد مفصلاً بين الحكومة العامة والخدمات الشخصية بأسعار 1988 ولكنه مدمجاً بالأسعار الجارية. ولقد لجأنا لفصل مكونات كل من النشاطين مقاسة بالأسعار الجارية وذلك بالتناسب مع أهميتها النسبية مقاسة بالأسعار الثابتة مع افتراض ارتفاع قيمة كل من باقي التعدين والخدمات الشخصية بتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومع ما لهذا الأجراء من احتمال بخس *under-estimation* (حيث أنه يفترض ثبات الأسعار) ولكن لا توجد طريقة أخرى.

الجدول (4) متوسط نسب نمو الناتج غير النفطي ومساهمة الأنشطة الاقتصادية فيه 2002-2018

الحصة في الناتج غير-النفطي %		المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في الناتج غير-النفطي، %		2018-2013 نسبة النمو السنوية %		2013-2002 نسبة النمو السنوية %		الأنشطة الاقتصادية
17-2014	13-2003	18-2013	13-2002	الاتجاه العام	سنتي البداية والنهاية	الاتجاه العام	سنتي البداية والنهاية	
6.9	15.7	24.6	2.5	-13.5	-10.2	0.2	1.1	الزراعة والغابات والصيد
				10.2	8.1	5.5	3.3	النفط الخام
0.4	0.4	1.8	0.6	-11.0	-11.4	23.6	20.5	الأنواع الأخرى من التعدين
2.5	4.7	5.5	0.6	-5.2	-5.9	5.4	0.8	الصناعة التحويلية
2.6	2.9	-0.8	4.8	0.3	1.1	17.8	12.4	الكهرباء والماء
13.5	7.1	63.6	14.9	-15.1	-13.9	21.2	15.3	البناء والتشييد
18.8	5.3	-33.7	0.3	6.3	6.0	0.5	0.3	النقل والمواصلات والخزن
17.9	11.0	7.5	14.1	-1.3	-1.3	12.9	10.7	تجارة الجملة والمفرد الخ.
2.5	2.4	4.1	5.0	0.2	-3.7	24.8	21.2	البنوك والتأمين
10.9	20.2	11.1	23.8	-4.6	-3.1	16.2	20.1	ملكية دور السكن
20.9	27.9	2.7	30.0	-0.2	-0.4	11.9	10.9	الحكومة العامة
3.2	2.4	13.6	3.4	-9.4	-10.8	9.6	12.7	الخدمات الشخصية
100	100	100	100	-3.4	-3.0	9.4	8.6	مجموع الأنشطة عدا النفط
				4.1	3.1	7.5	6.0	مجموع الأنشطة
				28.3	20.1	8.6	7.5	رسم خدمة البنوك المحتسب <i>Imputed Banks' Charges</i>
				4.0	3.0	7.5	6.0	مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم GDP

المصدر: محتسبة على أساس الأرقام بالأسعار الثابتة في الجدول (3).

ملاحظات:

(أ) "المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في الناتج غير-النفطي"، في العمودين قبل الأخيرين في هذا الجدول، احتسبت بقسمة التغير بين السنتين الأولى والأخيرة المبينة

في عناوين العمودين، لكل نشاط، في كل فترة، على التغير في الناتج غير-النفطي بين هاتين السنتين في كل فترة $\times 100$.

(ب) الاتجاه العام يشير إلى تقدير نسبة النمو السنوية g في معادلة الاتجاه العام شبه اللوغارتمية لكل فترة: $Ln Y_t = A + t Ln (1+g)$.

الجدول (5) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) 2017-2002

مليار دينار

الحصة في التكوين غير-النفطي %		المساهمة في متوسط الزيادة السنوية في تكوين رأس المال غير-النفطي، %		نسبة النمو السنوية، %				بأسعار 2007					بأسعار 1988						الأنشطة الاقتصادية		
				2017-2013		2013-2002		2017	2016	2015	2014	2013	2013	2012	2011	2010	2009	2008		2007	2002
17-2014	13-2007	17-2013	13-2002	الاتجاه العام	سنتي البداية والنهاية	الاتجاه العام	سنتي البداية والنهاية														
1.8	1.7	-0.1	1.2	-20.0	-14.8	15.4	6.1	776	283	185	734	1,475	0.44	0.52	0.18	0.14	0.00	0.02	0.01	0.23	الزراعة والغابات والصيد
				66.1	62.0	22.3	11.8	10,569	10,496	26,306	3,111	1,535	0.94	1.33	1.56	1.24	0.09	0.08	0.16	0.28	النفط الخام
0.5	0.4	2.0	1.3	-37.4	-49.2	38.1	46.6	19	367	13	178	279	0.24	0.04	0.01	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	الأنواع الأخرى من التعدين
6.6	4.8	-8.2	3.5	33.2	32.5	8.2	6.9	4,275	1,339	783	723	1,388	1.18	0.47	0.82	0.57	0.32	0.13	0.21	0.57	الصناعة التحويلية
12.6	31.5	32.0	31.3	-31.4	-31.0	29.8	26.3	3,936	2,486	1,603	5,570	17,367	5.99	6.39	4.12	4.06	1.41	0.55	1.75	0.46	الكهرباء والماء
15.8	7.7	14.1	10.3	-55.5	-53.3	61.3	45.9	249	1,478	4,452	10,912	5,233	1.84	2.29	0.83	0.65	0.25	0.10	0.01	0.03	النقل والمواصلات والخزن
2.1	2.0	4.9	1.6	-16.7	-15.3	7.4	4.6	485	207	1,210	341	944	0.73	0.40	0.14	0.15	0.04	0.00	0.10	0.45	البناء والتشييد
3.5	3.7	8.9	6.6	-19.5	-22.6	22.0	20.1	963	630	1,490	714	2,678	1.34	0.45	0.36	0.34	0.25	0.03	0.07	0.18	تجارة الجملة والمفرد الخ.
0.6	0.6	0.2	-0.1	13.0	2.8	-1.5	-3.3	159	282	149	104	142	0.05	0.06	0.07	0.06	0.09	0.05	0.06	0.07	البنوك والتأمين
16.9	3.5	-8.7	1.5	23.0	26.9	5.8	3.8	6,759	4,430	3,274	3,767	2,603	0.80	0.68	0.37	0.30	0.23	0.16	0.15	0.53	ملكية دور السكن
34.0	43.1	51.4	38.9	-46.3	-39.7	19.8	27.0	2,938	3,169	2,795	27,799	22,162	7.39	3.10	3.49	4.03	3.22	8.82	3.12	0.54	الحكومة العامة
5.4	1.0	3.4	3.9	-3.9	-7.6	51.9	76.7	876	946	3,267	747	1,201	0.68	0.08	0.00	0.00	0.01	0.01	0.01	0.00	الخدمات الشخصية
100	100	100	100	-26.6	-21.2	17.7	19.0	21,435	15,616	19,223	51,590	55,471	20.68	14.47	10.37	10.30	5.83	9.87	5.50	3.04	مجموع الأنشطة عدا النفط
				-17.3	-13.4	17.9	18.6	32,004	26,113	45,528	54,702	57,006	21.62	15.80	11.94	11.54	5.92	9.95	5.66	3.32	مجموع الأنشطة

الحصة في التكوين غير-النفطي %		بالأسعار الجارية											الأنشطة الاقتصادية	
17-2014	13-2007	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007		2002
1.6	1.8	733	329	213	541	794	1,420	596	389	13	54	18		الزراعة والغابات والصيد
		11,823	11,589	28,854	4,580	2,729	2,874	4,110	2,978	234	143	190		النفط الخام
0.6	0.3	17	399	15	248	387	62	8	22	4	5			الأنواع الأخرى من التعدين
6.7	3.9	3,916	1,460	852	1,186	2,076	1,031	1,611	1,248	540	270	189		الصناعة التحويلية
11.9	22.6	3,850	2,708	1,754	4,867	10,146	11,447	7,297	6,531	2,200	1,284	1,422		الكهرباء والماء
13.0	2.8	265	1,650	4,942	7,520	1,764	806	424	1,397	395	251	8		النقل والمواصلات والخزن
2.2	8.0	481	234	1,310	428	4,327	6,665	2,642	369	106	7	105		البناء والتشييد
3.8	3.4	892	691	1,676	933	2,370	1,276	904	761	586	74	101		تجارة الجملة والمفرد الخ.
0.7	0.6	147	314	180	109	159	133	171	137	260	132	78		البنوك والتأمين
18.4	6.9	6,151	4,715	4,073	5,478	3,820	3,492	1,632	1,301	942	575	504		ملكية دور السكن
35.2	49.0	3,259	3,592	3,037	29,064	25,295	8,757	8,826	11,109	8,172	20,429	4,899		الحكومة العامة
5.8	0.8	797	1,023	3,744	886	1,171	178	14	11	18	16	15		الخدمات الشخصية
100	100	20,508	17,115	21,796	51,258	52,308	35,266	24,125	23,275	13,237	23,097	7,339		مجموع الأنشطة عدا النفط
		32,330	28,703	50,650	55,837	55,037	38,140	28,235	26,253	13,471	23,241	7,529	2,199	مجموع الأنشطة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء:

- المجموعات الإحصائية السنوية: 2008-2009، 2010-2012، 2012-2013، 2014-2016.
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق 2009، كانون الأول 2010.
- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2010، شباط 2013.
- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2012، شباط 2015.
- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2013، شباط 2016.
- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2016، كانون الأول 2018.
- التقديرات الفعلية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2017، بتاريخ 2019 (لم يحدد الشهر).

الجدول (6) العاملون في الوزارات والدوائر الممولة مركزياً في الميزانية الاتحادية 2001-2019

ألف	
924	2001
1,913	2006
2,060	2007
2,264	2008
2,320	2009
2,468	2010
2,663	2011
2,750	2012
2,908	2013
3,004	2014
3,027	2015
2,905	2016
2,886	2017
2,886	2018
2,942	2019

المصادر:

2001: عدد العاملين في أجهزة الدولة حسب المهنة والحالة العلمية والجنس لسنة 2001، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2006-2007.

2006-2019: قوانين الموازنة الاتحادية 2006-2019، مع العلم ان مشروع موازنة 2014 أحيل لمجلس النواب ولم يُصادق عليه.

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2019، جريدة الوقائع العراقية 11 شباط 2019. ملاحظة: في موازنات 2006-2010 "المخططة" تشمل إيرادات النفط ايضاً حصة الميزانية من "أرباح وحدات القطاع العام".

(2) الإيرادات والنفقات الفعلية:

2004-2015: البنك المركزي، النشرات الاحصائية السنوية 2007، 2009، 2011، 2013، 2014، 2015، ولقد ورد في نشرات السنوات 2013-2015، أن بيانات 2010-2014 مأخوذة من الحسابات الختامية للميزانية الاتحادية. ولقد تم تعديل أرقام السنوات 2010-2015 للنفقات والإيرادات مع ما ورد في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي لمجموع نفقات وإيرادات الميزانية للسنوات 2004-حزيران 2019، والمُنزَّلة في 2019/10/30:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=10/30/2019&tmId=184&dtformat=MMM,yyyy>

2016: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية كانون أول 2016. ملف إكسيل مُنَزَّل في 8 آذار 2017. ولقد تم تعديل الأرقام للسنوات 2010-2015 مع ما ورد في موقع البنك المركزي لإيرادات ونفقات الميزانية العامة والمنزلة من الموقع في 2019/10/30:

2017: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية كانون أول 2017. ملف إكسيل مُنَزَّل.

2018: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية تشرين الثاني 2018. غير أن الموقع الإلكتروني للبنك المركزي يبين مجموع النفقات ومجموع الإيرادات لكامل سنة 2018 مع العلم أن أرقامه للأحد عشر أشهر الأولى تنطبق مع وزارة المالية. لذلك تم تبني أرقام البنك المركزي لسنة 2018 مع تعديل تفاصيل الإيرادات والنفقات بالتناسب.

2019: موقع وزارة المالية: حسابات الدولة لغاية أيلول 2019. ملف إكسيل مُنَزَّل.

ملاحظات:

(أ) من ضمن مجموع الإيرادات النفطية الفعلية في هذا الجدول البالغة 898 مليار دولار فإن 841 مليار دولار منها تعود للسنوات 2004-2018. وهذه تساوي بالضبط مجموع قيمة صادرات النفط الخام الواردة في ميزان المدفوعات لمجموع هذه السنوات كما تظهر في النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي. ولكن ما يلفت الانتباه هو مع انطباق مجموع السنوات هذه بين هذا الجدول وميزان المدفوعات غير أن قيمة السنوات المتقابلة تختلف في ما بينهما.

(ب) من ضمن "نفقات" ميزانية 2019 الفعلية فقرة "سلف غير مسددة"، ورد في موازنة 2019، المادة 13، أنها تشمل السنوات السابقة لعام 2019 ("لغاية 2018/31") بدون تحديد مقدارها. ولكن في كلمة لرئيس الوزراء في مجلس الوزراء في 12 تشرين الثاني، 2019، ذكر أن السلف غير المسددة بين 2014 و2018 تبلغ 13 ترليون دينار. وفي ضوء تحديده للفترة 2014-2018، من غير الواضح هل أنه يشير لقسم من تلك التي ورد ذكرها في تعليمات موازنة 2019 أم جميعها؟

(ج) الدين الحكومي:

الدين الداخلي: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مُنزلة في 15 كانون الأول 2019.

مجموع الدين:

2004-2017 فعلي و2018 مقدر من قبل صندوق النقد الدولي كما ورد في *IMF's World Economic Outlook Database, October 2019*، الموقع الإلكتروني

للسندوق. مُنزلة في 9 تشرين الثاني 2019.

2019: مقدر في ضوء ما ورد في تقرير مشاورات المادة الرابعة لسنة 2019؛ (IMF (2019).

الدين خارجي: الفرق بين عمود مجموع الدين وعمود الدين الداخلي.

(د) الاحتياطيات الإجمالية الدولية *Gross International Reserves*:

تحت إدارة البنك المركزي:

2003: المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، 1991-2003، عدد خاص.

2004-2019: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مُنزلة في 15 كانون الأول 2019.

المتراكم لوزارة المالية: مرزا (2018، ص. 396). ذلك الجزء من فوائض الميزانية بالعملة الأجنبية الذي يعود لوزارة المالية؛ أنظر الملحق (1) أعلاه.

(هـ) الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية والبنك المركزي:

2003-2018: النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي بما فيها نشرة 2018:

أشهر 2019: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، منزلة في 15 كانون الأول 2019.

الجدول (8) النفقات المخصصة والمنفذة في الموازنة الاتحادية ونسبة التنفيذ 2018-2004

ترليون دينار

نسبة التنفيذ، %			النفقات المنفذة			النفقات المخصصة			
المجموع	الاستثمارية	الجارية (تشغيلية)	المجموع	الاستثمارية	الجارية (تشغيلية)	المجموع	الاستثمارية	الجارية (تشغيلية)	
165			32.1			19.5			2004
73			26.4			36.0	7.5	28.4	2005
76			38.8			51.0	9.3	41.7	2006
75	27	91	39.0	3.4	35.6	51.7	12.7	39.1	2007
99	40	120	59.4	6.3	53.1	59.9	15.7	44.2	2008
76	39	86	52.6	5.8	46.7	69.2	15.0	54.1	2009
76	51	86	64.4	12.1	52.3	84.7	23.7	61.0	2010
72	33	90	69.6	9.9	59.7	96.7	30.1	66.6	2011
77	38	95	90.4	14.1	76.2	117.1	37.2	79.9	2012
77	48	97	106.9	26.4	80.5	138.4	55.1	83.3	2013
51	40	58	83.6	24.9	58.6	163.4	62.9	100.5	2014
56	45	66	70.4	18.6	51.8	125.2	41.2	78.2	2015
63	52	62	67.1	15.9	51.2	105.9	30.5	83.0	2016
70	58	75	75.5	16.5	59.0	107.1	28.5	78.6	2017
78	57	84	80.9	14.0	66.9	104.2	24.7	79.5	2018
									المتوسط السنوي
70	45	82	71.6	14.0	57.6	101.9	31.4	70.7	2018-2007
78	41	94	68.9	11.2	57.7	88.2	27.1	61.2	2013-2007
62	48	68	75.5	18.0	57.5	121.2	37.6	84.0	2018-2014

المصدر: الجدول (7).

الجدول (9) إسقاطات الآثار الاقتصادية الفاعلة المتوقعة لانخفاض عوائد النفط في العراق لما تبقى من سنة 2020

سعر الصرف (الناقد)	رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية تحت إدارة البنك المركزي للمليار دولار	ميزان المدفوعات، مليار دولار								الميزانية الاتحادية، ترليون دينار						تصدير النفط الخام وعوائده (الفعلية: بيانات وزارة النفط)						كمية التصدير، مليون برميل يوميا	البصرة	كركوك وأخرى	المجموع (بدون كردستان)	متوسط سعر النفط	مجموع العوائد (بدون كردستان)
		صافي ميزان المدفوعات: التغيير في رصيد الاحتياطيات الدولية	المتبقي صافي ففقرات الميزان الأخرى	الفرق بين مبيعات الناقدة واستيرادات القطاع الخاص	الفوائد على الدين الخارجي وتعويزات حرب الكويت	الاستيرادات (cif)	الصادرات			الفائض أو العجز	النفقات			الإيرادات		مجموع العوائد النفطية	مجموع العوائد	مليار دولار	ترليون دينار	مليار برميل	مليار برميل						
							المجموع	غير النفطية	النفطية		المجموع	الاستثمارية	التشغيلية	مجموع العوائد	العوائد النفطية												
1,166	77.3	7.8	-1.7	15.4	5.4	59.3	89.8	0.4	89.3	7.0	106.9	26.4	80.5	113.8	104.0	104.0	89.2	102	2.39	0.26	2.13	2013	فعلية				
1,166	66.0	-11.9	-20.1	18.8	3.8	53.2	84.0	0.4	83.5	21.8	83.6	24.9	58.6	105.4	97.0	98.1	84.1	92	2.52	0.06	2.45	2014					
1,167	53.7	-14.1	-10.9	6.0	0.5	48.0	51.3	0.4	50.9	-3.9	70.4	18.6	51.8	66.5	51.3	57.2	49.0	45	3.01	0.16	2.85	2015					
1,182	44.9	-8.3	-11.8	3.1	0.5	34.2	41.2	0.2	41.0	-12.7	67.1	15.9	51.2	54.3	44.7	51.5	43.6	36	3.30	0.02	3.28	2016					
1,184	48.9	2.7	-6.6	9.7	0.7	37.9	57.6	0.4	57.1	1.8	75.5	16.5	59.0	77.3	65.1	70.5	59.6	49	3.31	0.02	3.29	2017					
1,183	64.3	6.6	-24.1	8.8	1.2	45.7	86.4	0.6	85.8	25.7	80.9	14.0	66.9	106.6	96.1	99.1	83.8	66	3.50	0.01	3.49	2018					
1,182	67.6	3.3	-14.1	5.8	1.8	54.1	79.1	0.5	78.6	6.3	92.8	14.2	78.6	99.7	91.8	92.9	78.6	61	3.53	0.12	3.41	2019					
																						2020	فعلية/ إسقاط				
1,182	68.7	1.1	-0.6	0.5	0.9	3.8	6.2	0.0	6.2	1.4	6.5	0.6	5.9	7.9	7.3	7.3	6.2	60	3.31	0.05	3.26	كانون الثاني					
1,182	68.1	-0.6	-0.6	0.5	0.9	3.8	5.1	0.0	5.1	0.0	6.5	0.6	5.9	6.5	6.0	6.0	5.1	51	3.39	0.09	3.30	شباط					
1,182	65.4	-2.7	-0.6	0.5	0.9	3.8	3.0	0.0	3.0	-2.6	6.5	0.6	5.9	3.8	3.5	3.5	3.0	28	3.39	0.12	3.27	آذار					
1,182	62.1	-3.3	-0.6	0.2	0.9	3.8	2.2	0.0	2.2	-3.7	6.5	0.6	5.9	2.8	2.6	2.6	2.2	28	2.61	0.10	2.62	نيسان	إسقاط				
1,182	59.1	-3.0	-0.6	0.1	0.9	3.8	2.4	0.0	2.3	-3.5	6.5	0.6	5.9	3.0	2.8	2.8	2.3	30	2.61	0.10	2.62	أيار					
1,182	56.2	-2.9	-0.6	0.1	0.9	3.8	2.4	0.0	2.3	-3.5	6.5	0.6	5.9	3.0	2.8	2.8	2.3	30	2.61	0.10	2.62	حزيران					
1,182	53.4	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	تموز					
1,182	50.7	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	أب					
1,182	48.0	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	أيلول					
1,182	45.3	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	تشرين الأول					
1,182	42.5	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	تشرين الثاني					
1,182	39.8	-2.7	-0.6	0.0	0.9	3.8	2.5	0.0	2.5	-3.3	6.5	0.6	5.9	3.2	2.9	2.9	2.5	30	2.77	0.10	2.62	كانون الأول					
1,182	39.8	-27.8	-7.1	2.0	10.3	45.4	36.3	0.2	36.0	-31.6	77.8	7.1	70.7	46.3	42.6	42.6	36.0	35	2.88	0.09	2.78	مجموع متوسط 2020					

المصادر، الأرقام الفعلية:

(1) خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2020 الأرقام غير المائلة فعلية في حين الأرقام المائلة إسقاط.

(2) تصدير النفط الخام وعوائده، بيانات وزارة النفط: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط.

(3) الميزانية الاتحادية: نفس مصادر الجدول (7).

(4) بيانات ميزان المدفوعات:

2010-2018، النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي، 2011، 2012، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

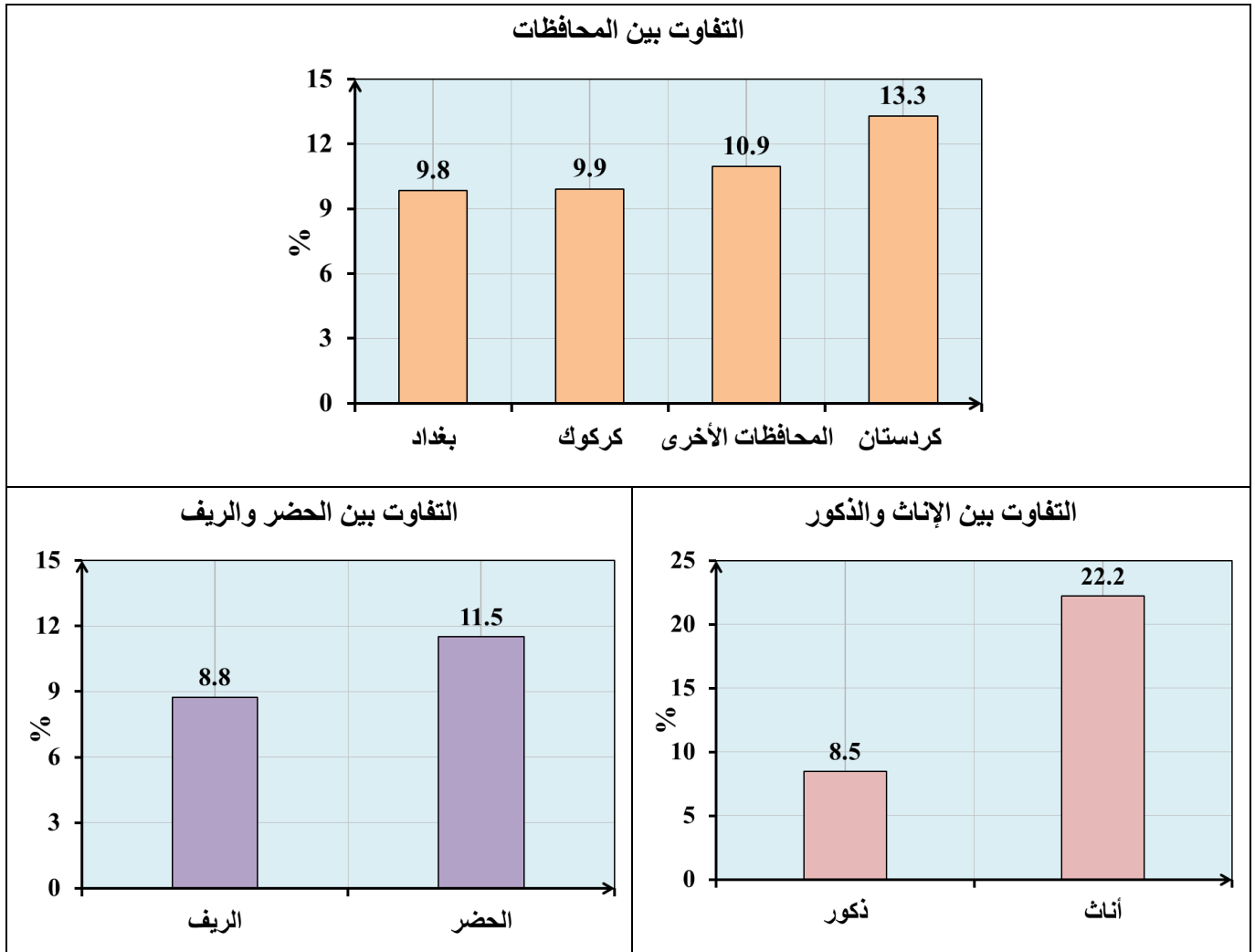
- 2019 - كانون الثاني 2020: الصادرات النفطية تساوي الصادرات كما وردت في أعمدة بيانات وزارة النفط في الجدول، وقُدرت الصادرات الأخرى بدالاتها. ولقد قُدرت الاستيرادات الخاصة لسنة 2019 بما يساوي مبيعات التحويلات من النافذة لسنة 2019. ولقد تم ذلك لأن بيانات الموقع تبين انطباق هذه التحويلات مع الاستيرادات الخاصة الواردة لسنتي 2017 و2018، على التوالي، في النشرة الإحصائية السنوية 2018. ثم قدرت الاستيرادات الكلية بدالاتها. الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.
- (5) الفرق بين مبيعات نافذة البنك المركزي (مجموع مبيعات النقد ومبيعات التحويلات) والاستيرادات الخاصة: محتسبة من البيانات الواردة في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، الموقع الإحصائي، وما ورد من استيرادات خاصة في بيانات البنك المركزي في النشرات السنوية.
- (6) الفوائد على الدين الخارجي والتعويضات، من النشرات السنوية للبنك المركزي حتى 2018، وما بعدها تقدير الكاتب. أما تسديد "أصل الدين الخارجي" فإنه لا يُبين صراحة في الحساب المالي لميزان المدفوعات في النشرة السنوية للبنك المركزي. كما أنه لا يُبين صراحة في نشرات البنك المركزي أو وزارة المالية حول تنفيذ الميزانية، وإنما يُدمج في فقرة "المنح والإعانات وخدمة الدين". وبالإضافة لشمولها للمنح والإعانات فإن خدمة الدين، في هذه الفقرة، تعني الدين الداخلي والخارجي. على هذا فإن تسديد أصل الدين الخارجي يُشمل ضمن عمود "المتبقي" في الجدول؛ أنظر النقطة (6) أدناه. أما رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية فمأخوذ من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، الموقع الإحصائي.
- (7) يساوي عمود "المتبقي" في هذا الجدول صافي الفترات الأخرى في الميزان، أي = صافي الخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات (عدا الفائدة على الدين الخارجي والتعويضات والفرق بين مبيعات النافذة واستيرادات القطاع الخاص) - صافي الحساب المالي ورأس المال (عدا تغير رصيد الاحتياطيات الدولية) - صافي السهو والحذف.
- (8) يلاحظ أن التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية لكل سنة كما ورد في بيانات ميزان المدفوعات في النشرات السنوية للبنك المركزي والمبين في عمود "صافي ميزان المدفوعات" في هذا الجدول لا يساوي دائماً الفرق بين رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية، للسنوات المتعاقبة، والمبين في العمود قبل الأخير في الجدول، علماً أن مصدر هذا العمود هو الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، الموقع الإحصائي.

ملاحظات على الإسقاطات، الافتراضات:

- (أ) انخفاض في كمية تصدير النفط عن مستوى كمية تصديره في آذار 2020، بما يتناسب مع اتفاقية دول أوبك+ في نيسان 2020. إذ سنفترض أن كمية التصدير ستتناقص بنفس نسبة انخفاض الإنتاج (23%) أي من 3.39 م-ب-ي في آذار إلى 2.61 م-ب-ي في (نيسان) وأيار وحزيران ثم ترتفع إلى 2.77 م-ب-ي في تموز حتى نهاية 2020 (تخفيض بمستوى 18.2% عن مستوى آذار 2020). أما سعر التصدير فإنه يبقى في نيسان كما في آذار ويرتفع إلى 30 دولار/برميل في أيار وحتى نهاية السنة. وهذه الأرقام والحسابات المؤسسة عليها مبينة في الأعمدة الستة الأولى من الجدول المعنونة: "تصدير النفط الخام وعوائده" المقابلة لهذه الأشهر.
- (ب) النفقات التشغيلية في الميزانية الاتحادية. تتخفف النفقات التشغيلية، بالرغم من ارتفاع نفقات الأدوية والمعدات الطبية الخ، بحيث يكون حجم النفقات التشغيلية في 2020 حوالي 90% من نفقات 2019. أما النفقات الاستثمارية فتتخفف بنسبة 50%.
- (ج) حُدثت استيرادات 2020 بنسبة من استيرادات 2019 (حوالي 84%). وتساوي هذه النسبة متوسط موزون لنسب النفقات التشغيلية (90%) والاستثمارية (50%) في الميزانية العامة المفترضة لعام 2020 مقارنة بعام 2019.
- (د) الصادرات النفطية في أعمدة (بيانات ميزان المدفوعات) خلال الأشهر كانون الثاني-كانون الأول 2020 كما وردت في العمود الأخير من أعمدة "تصدير النفط الخام وعوائده". ولقد قُدرت الصادرات الأخرى كنسبة من الصادرات النفطية إسقاطاً من السنوات الماضية.
- (هـ) رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لكل شهر من أشهر 2020 يساوي رصيد الاحتياطيات في الشهر السابق ناقصاً العجز (المبين في عمود "صافي ميزان المدفوعات": التغير في رصيد الاحتياطيات الدولية) للشهر المعني.

الملحق (3)

الشكل (5) التفاوت في معدل البطالة في العراق 2016



المصدر: رُسمت هذه الأشكال على أساس البيانات الواردة في الجهاز المركزي للإحصاء (2019-ب)، الباب الثاني.
ملاحظة: بسبب ظروف العمليات المسلحة خلال 2016 فإن "المحافظات الأخرى" لا تشمل بيانات نينوى ولا الأنبار.

- الجهاز المركزي للإحصاء (2016) سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات 2001-2014، حزيران.
- _____ (غير مؤرخ) سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات 1992-2016، غير مؤرخ، مُذَرَّل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 1 تشرين الأول 2019.
- _____ (2019-أ) العراق- الموجز الإحصائي 2018.
- _____ (2019-ب) المجموعة الإحصائية السنوية 2017.
- جريدة الصباح (2020) "البرنامج الحكومي - حكومة السيد محمد توفيق علاوي"، 25 شباط.
- اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016) النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء.
- مرزا، علي خضير (2018) "الاقتصاد العراقي، الأزمات والتنمية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب.
- Abdul Ahad, G. (2019) 'It's personal here': southern Iraq ablaze as protests rage', *The Guardian*, 30 November.
- Cockburn, P. (2019a) 'Iraq protests: Anti-Iran sentiment at boiling point as demonstrators torch consulate and death toll soars', *The Independent*, 28 November.
- _____ (2019b) 'Why the resignation of Iraq's prime minister will not automatically stop the mass uprising on the horizon', *The Independent*, 30 November.
- Davidson, C. (2016) *Shadow Wars, The Secret Struggle for the Middle East*, Oneworld Publication Ltd, Great Britain.
- Economist (2020) 'Oil prices, Scorched earth, No one wins from the oil-price war', March, 12.
- El-Gamal, R., Astakhova, O, Ghaddar, A. (2020) 'Saudi, Russia, online record oil cut under US pressure as demand crashes', *Yahoo!finance*, April 8.
- Financial Times, FT (2020) 'Opec and Russia reach deal to cut oil production by 10m barrels a day', April 9.
- IMF (2019) *IRAQ - 2019 Article IV Consultation and Proposal for Post-Program Monitoring— Press Release; Staff Report; And Statement by the Executive Director for Iraq*, July 2019.
- Johnson, K., Standish, R. (2020) 'OPEC and Russia Parry Mexico to Ink Historic Deal to Slash oil Output', *Foreign Policy*, April 10.
- OPEC (2019) *Monthly Oil Market Report*, 17 January.
- _____ (2020a) 'The 9th (Extraordinary) OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting concludes', 9 April, https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/28.htm.
- _____ (2020b) 'Brief high-level remarks by OPEC Secretary General', at the *Extraordinary G20 Energy Ministers Meeting* via webinar, 10 April.
- UNESCO, CSO, KRSO (2019a) *Assessment of the Labour Market & Skills Analysis Iraq and Kurdistan Region-Iraq, Agriculture*, Downloaded 3 November 2019, <http://cosit.gov.iq/ar/pop-main/enumerating2009-2>.
- _____ (2019b) *Assessment of the Labour Market & Skills Analysis Iraq and Kurdistan Region-Iraq, Manufacturing*, Downloaded 3 November 2019.
- Watkins, S (2020) 'The Inevitable Outcome of the Oil Price War', *oilprice.com*, March, 19.